

التخصص الصناعي وأتعب المراجعة الإضافية ونتائج ارتباطات المراجعة

دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية

بحث مقدم من

دكتور

علاء الدين توفيق إبراهيم

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة- جامعة طنطا

مقدمة.

يلعب التخصص دوراً محورياً في تحسين كفاءة وفعالية ممارسة أي مهنة، ومن ثم استمرارية المهنة في تقديم خدماتها بالمجتمع، وتأتي استراتيجية التخصص الصناعي لشركات المراجعة أحد المدخل الممكنة لتعزيز الأداء المهني وتحقيق العديد من الآثار الإيجابية على الأطراف المتعاملة بسوق خدمات المراجعة والأسواق المالية ككل.

١ الإطار العام للبحث.

يتناول هذا الجزء عرض الإطار العام للبحث من حيث تحديد مشكلة وهدف ومنهجية وأهمية وحدود البحث، وأخيراً تنظيم الجزء المتبقي من البحث.

١/١ طبيعة المشكلة.

تعرضت بيئة أعمال المراجعة، خلال العقود القليلة الماضية، للعديد من الأحداث والتغيرات المتلاحقة والتي أثرت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في ممارسة مهنة المراجعة. منها على سبيل المثال الفضائح المحاسبية Accounting scandals لبعض الشركات العالمية مثل شركة WorldCom•Enron، الاضطرابات بالأسواق المالية، زيادة القضايا المرفوعة ضد المراجعين، ظهور التكتلات الاقتصادية والعولمة وزيادة حدة المنافسة في سوق خدمات المراجعة. مما دفع الأطراف ذات العلاقة بمهنة المراجعة، من الهيئات التشريعية والتنظيمية والجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المراجعة، في معظم بلدان العالم، إلى البحث عن سبل مواجهة تلك الأحداث والتغيرات بما يضمن تعزيز الأداء المهني واستمرارية المهنة في المجتمع.

ولهذا اتجهت شركات المراجعة والهيئات المهنية والباحثين، على حد السواء، إلى البحث عن كيفية تحسين فعالية إدارة مخاطر بيئة أعمال المراجعة Audit business risk. فعلى سبيل المثال أكد المجلس الأعلى للإشراف على مهنة المحاسبة والمراجعة The Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) بأمرها، على أهمية إدارة مخاطر بيئة أعمال المراجعة من قبل الأطراف ذات العلاقة بمهنة المراجعة. وفي هذا الصدد يمثل التخصص الصناعي لشركات المراجعة أحد المدخل الممكنة لتحسين جودة خدمات المراجعة بصفة خاصة والأداء المهني بصفة عامة، ومن ثم الحد من مخاطر بيئة أعمال المراجعة. ولهذا اهتمت الهيئات المهنية، من خلال إصدار المعايير المهنية، بأهمية التخصص الصناعي للمراجع عند الدخول في ارتباطات مراجعة. فعلى سبيل المثال ركزت معايير الرقابة على جودة المراجعة التي أصدرها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، سنة ١٩٩٣، على ضرورة تفهم المراجع بيئة الأعمال وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة (AICPA, 1993). كما تتطلب معايير المراجعة الدولية ضرورة تفهم المراجع طبيعة أنشطة وعمليات الشركة محل المراجعة وخصائص بيئة الأعمال التي تنتمي إليها (معيار المراجعة الدولي رقم (٣١٥)).

(Zerni, 2012; Khalil, et al., 2011; Habib, and Bhuiyan, 2011; Whitworth and Lambert, 2014؛ (٣١٥) معيار المراجعة الدولي)

ومما هو جدير بالذكر أن تبنى استراتيجية التخصص الصناعي، كمدخل لتعزيز جودة الأداء المهني، يعتمد على العديد من الأبعاد منها ما هو مرتبط بشركة المراجعة، والتي تمثل جانب العرض بسوق خدمات المراجعة، مثل توافر الموارد البشرية والمادية، ومنها ما هو مرتبط بعملاء شركات المراجعة مثل طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة، باعتبارها صناعات متخصصة أو مستقلة عن بعضها البعض فكل صناعة لها عواملها الخاصة بها مثل

كثافة رأس المال، والتي تؤثر على طبيعة الأنظمة المحاسبية للشركات التي تنتمي إليها وما تتضمنه من معايير للقياس والإفصاح المحاسبي. ومن ثم يعتبر التخصص الصناعي أحد مداخل تحسين كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات المرتبطة بتخطيط وتنفيذ ارتباطات المراجعة، مما ينعكس بأثره الإيجابي على جودة الخدمات المهنية التي تقدمها شركات المراجعة لعملائها، ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية، قد لا تتوافر لغيرها من شركات المراجعة غير المتخصصة. كما يمثل التخصص الصناعي لشركات المراجعة أحد العوامل التي تؤدي إلى التمايز في أتعاب مراجعة القوائم المالية. حيث تتوقف أتعاب المراجعة على مجموعة من العوامل المرتبطة بجانب العرض والطلب على خدمات المراجعة. فمن منظور جانب الطلب تمثل مراجعة القوائم المالية أحد اليات مراقبة الإدارة العليا والتي يمكن أن تساعد على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات Information asymmetry وما يترتب عليها من تكاليف وكالة. بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بجانب العرض لخدمات المراجعة مثل حجم شركة المراجعة والخبرة المهنية للمنتسبين إليها، بالإضافة إلى عوامل الخطر المرتبطة بخدمات المراجعة والمقدرة من قبل المراجع. (أبو الخير، ٢٠٠٠؛ محمد، ٢٠١٣; Hassan, 2016; Hegazy, et al., 2015).

وفي هذا الصدد اهتم مجموعة من الباحثين بدراسة وتحليل العلاقة بين أتعاب المراجعة والتخصص الصناعي لشركة المراجعة، بالإضافة إلى دراسة وتحليل دور التخصص الصناعي لشركة المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة والحد من مخاطر المراجعة. ولقد أفرزت نتائج تلك الدراسات أدلة ميدانية مختلطة، بالإضافة إلى وجود بعض القضايا البحثية والتي لم يتم تناولها بصورة كافية بتلك الدراسات، منها على سبيل المثال هل يؤدي التخصص الصناعي لشركة المراجعة إلى تحمل عملائها بأتعاب مراجعة إضافية Audit fees premium وذلك مقارنة بشركات المراجعة غير المتخصصة؟، بمعنى هل يؤدي تخصص شركة المراجعة بصناعة أو صناعات معينة ومن ثم استحوادها على حصة سوقية كبيرة بها إلى تحمل عملائها بأتعاب مراجعة إضافية، وذلك مقارنة بشركات المراجعة غير المتخصصة، وهل هذه الأتعاب الإضافية مقابل تحسين مستوى كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات المرتبطة بتخطيط وتنفيذ ارتباطات المراجعة، مما ينعكس بأثره الإيجابي على نتائج هذه الارتباطات، أم أنها مقابل احتكار شركات المراجعة لصناعة أو صناعات معينة؟. ومن ثم يمكن بلورة طبيعة مشكلة البحث في:

" دراسة وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي وأتعاب المراجعة الإضافية وأثر هذه العلاقة على نتائج ارتباطات المراجعة".

٢/١ هدف البحث.

ومن ثم يمكن صياغة هدف البحث في صورة تساؤلين كما يلي:-

"هل توجد علاقة بين تبنى شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي وحصولها على أتعاب مراجعة إضافية من عملائها مقارنة بشركات المراجعة غير المتخصصة؟، وما هو تأثير هذه العلاقة، إن وجدت، على نتائج ارتباطات المراجعة؟". وللحصول على إجابة ميدانية للتساؤلين السابقين، قام الباحث بالاعتماد على الإطار المفاهيمي لنظرية الوكالة لتصميم إطار مقترح للعلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتعاب المراجعة الإضافية، وأثر هذه العلاقة على

^١ - يقصد الباحث بارتباطات المراجعة: الارتباط بين شركة المراجعة وعملائها بشأن مراجعة القوائم المالية المنشورة لها دون غيرها من الارتباطات المهنية الأخرى.

بعدين رئيسيين لنتائج ارتباطات المراجعة. حيث يتمثل البعد الأول في الحد من مخاطر بيئة أعمال المراجعة، بينما يتمثل البعد الثاني في تحسين كل من جودة مراجعة القوائم المالية وكفاءة الأسواق المالية. ثم تحقيق الاختبار الميداني للإطار المقترح على الشركات المدرجة بالسوق المالية بالمملكة العربية السعودية.

٣/١ منهج البحث.

قام الباحث بالاعتماد على المنهج الاستنباطي في اشتقاق وصياغة فروض البحث المرتبطة بدراسة العلاقة بين التخصص الصناعي وألعاب المراجعة الإضافية وأثر هذه العلاقة على نتائج ارتباطات المراجعة.

٤/١ أهمية البحث.

تتجسد أهمية البحث في تناوله قضية بحثية معاصرة على المستويين العلمي والعملي، فمن الناحية العملية يساهم البحث في تقديم أدلة ميدانية على أهمية التخصص الصناعي كأحد آليات تعزيز جودة الأداء المهني بسوق خدمات المراجعة وتحسين كفاءة الأسواق المالية. أما من الناحية العلمية يمثل البحث امتداداً لأدبيات المراجعة، والتي اهتمت بدراسة وتحليل أثر التخصص الصناعي لشركة المراجعة على ألعاب مراجعة القوائم المالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمثل البحث امتداداً لجهود الباحثين والتي تناولت دراسة الأثار الاقتصادية لتبنى شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي، وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي وألعاب المراجعة الإضافية ونتائج ارتباطات المراجعة على الأطراف المتعاملة بكل من سوق خدمات المراجعة والأسواق المالية.

٥/١ حدود البحث.

وللاعتبارات العملية يقتصر نطاق البحث على الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، كما يقتصر نطاق البحث على شركات المراجعة التي لديها ارتباطات مراجعة، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، من سنة ٢٠١٣ إلى سنة ٢٠١٦، مع الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي.

٦/١ تنظيم البحث.

ولتحقيق هدف البحث، تم تنظيم الجزء المتبقي من البحث على النحو التالي : يتناول القسم الثاني من البحث عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بطبيعة مشكلة وهدف البحث، بينما يتضمن القسم الثالث عرض الإطار المقترح للبحث بالإضافة إلى اشتقاق وصياغة فروض البحث، أما القسم الرابع فيتضمن تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية للبحث، كما يتناول القسم الخامس عرض نتائج وتوصيات البحث.

٢ الدراسات السابقة.

شهدت الفترة الزمنية، منذ نهاية السبعينيات من القرن السابق حتى الآن، العديد من التغييرات التي أثرت في ممارسة مهنة المراجعة. ويمكن تقسيم هذه التغييرات إلى مجموعتين من التغييرات. حيث تتعلق المجموعة الأولى من التغييرات بسوق خدمات المراجعة، مثل زيادة حدة المنافسة بين شركات المراجعة وزيادة حالات التقاضي والدعاوى الجنائية ضد الأعضاء الممارسين للمهنة، والفضائح المحاسبية Accounting scandals التي تعرضت إليها بعض الشركات العالمية مثل Enron, WorldCom. بالإضافة إلى الأزمات التي تعرضت إليها بعض الأسواق المالية. مما ترتب عليه إثارة التساؤلات من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمهنة تجاه دور مهنة المراجعة ومسؤولية المراجع عن هذه الفضائح والأزمات المالية وانخفاض مصداقية القوائم المالية للشركات،

مما أدى في النهاية إلى التأثير بصورة سلبية على مستوى رضا المستفيدين من خدمات المراجعة. بينما تتعلق المجموعة الثانية من التغييرات بالجوانب التشريعية والتنظيمية لبيئة الأعمال والاقتصاد العالمي والتي أثرت بصورة مباشرة على ممارسة مهنة المراجعة. منها على سبيل المثال زيادة التكتلات الاقتصادية وانفتاح الأسواق المالية في ظل العولمة وتنوع الصناعات ومن ثم الخصائص المميزة لها، والتي تنعكس أثارها على عملية التقرير المالي للشركات، مثل زيادة نطاق المعايير المحاسبية المتخصصة (ليبب، ٢٠٠٥؛ محمد، ٢٠١٣).

ولمواكبة هذه التغييرات اتجه كل من الباحثين والهيئات التنظيمية والتشريعية، في معظم بلدان العالم، إلى البحث عن كيفية تطوير وتفعيل آليات العمل المهني بسوق خدمات المراجعة، بهدف تعزيز الميزة التنافسية لشركات المراجعة، ومن ثم الارتقاء بجودة الخدمات المهنية التي تقدمها شركات المراجعة لعملائها. وفي هذا الصدد قدمت أدبيات المراجعة استراتيجيتين لتحسين جودة خدمات المراجعة وتحقيق ميزة تنافسية لشركات المراجعة، وهما استراتيجية التنوع Diversification والتي تعتمد على اتجاه شركات المراجعة إلى تقديم خدمات مهنية لعملائها في قطاعات صناعية متنوعة. واستراتيجية التخصص والتي تعتمد على تخصص شركة المراجعة في تقديم الخدمات المهنية لعملائها في صناعة معينة أو مجموعة محدودة من الصناعات، وهو ما يطلق عليه التخصص الصناعي لشركة المراجعة. حيث يمكن تعريف التخصص الصناعي على أنه " امتلاك المراجع المعرفة المتخصصة بصناعة معينة من خلال الاستمرار لفترة طويلة في خدمة العملاء التي تنتمي إلى هذه الصناعة (Gul et al., 2009)". كما عرف Casterella et al. (2004) التخصص الصناعي على أنه " استراتيجية التمايز التي تهدف إلى تزويد المراجعين بميزة تنافسية مستدامة A Sustainable Competitive Advantage عن المراجعين غير المتخصصين ". كما يقصد بالتخصص الصناعي " اتجاه شركة المراجعة إلى استثمار مواردها في خلق وتطوير المعرفة والخبرة المتعلقة بصناعة معينة، مما يترتب عليه استحوادها على حصة جوهرية من عملاء هذه الصناعة (O' Reilly and Reisch, 2002)". كذلك يمكن تعريف التخصص الصناعي على أنه " قدرة شركة المراجعة على إشباع احتياجات عملائها في قطاع صناعي محدد من خلال تكريس الموارد الاستراتيجية والجهود والخبرات المتخصصة لإرضاء عملائها (Carrera et al, 2003)".

(Hegazy, et al, 2015; Gul, et al., 2009; O' Reilly and Reisch, 2002; Carrera, et al, 2003; Casterella, et al., 2004; ٢٠٠٧، منصور، ٢٠٠٨، الإبياري)

ويتضح من التعاريف السابقة، أن تبنى شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي يؤدي إلى تحقيق العديد من المنافع على مستوى شركة المراجعة وعملائها ... وغيرها من الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمهنة المراجعة. فعلى سبيل المثال يؤدي تخصص شركة المراجعة في صناعة معينة إلى امتلاك المنتسبين بها هيكل من المعرفة والخبرة المتخصصة بالمشاكل المهنية المرتبطة بعملية التقرير المالي لعملائها بهذه الصناعة، مما ينعكس بآثره الإيجابي على كفاءة وفعالية اتخاذ قرارات تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، ومن ثم تحسين جودة الأداء المهني وزيادة النصيب السوقي لها مقارنة بغيرها من شركات المراجعة غير المتخصصة بهذه الصناعة. كذلك يعتبر التخصص الصناعي بمثابة قيمة مضافة للمراجع value added لأنه يمكن المراجع من تعزيز الميزة التنافسية في تقديم خدمات المراجعة، كما يساهم التخصص الصناعي لشركات المراجعة في تعزيز جودة المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، مما ينعكس بآثاره الإيجابية على

الشركات مثل خفض تكلفة التمويل (ليبب، ٢٠٠٥؛ على، عبد الرحمن، ٢٠١٣؛ متولي، ٢٠٠٦؛ عبد العزيز، ٢٠١٦).

ولهذا أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، سنة ١٩٨٩، على أن التخصص الصناعي يمثل أحد أبرز خمس قضايا ستؤثر في مهنة المراجعة في القرن الواحد والعشرين، بالإضافة إلى أنه قضية حاسمة لاستمرارية شركات المراجعة، ومن ثم إمكانية استمرارية مهنة المراجعة. لذلك اتجهت شركات المراجعة الكبرى، في بداية التسعينيات، إلى تبني استراتيجية التخصص الصناعي. فعلى سبيل المثال قامت شركة KPMG، سنة ١٩٩٣، بإعادة هيكلة عملياتها وأنشطتها لتتلاءم مع تخصص أغلبية المراجعين المنتسبين إليها، بحيث يكون لديها فرق مراجعة متخصصة في صناعات محددة. (O' Reilly and Reish, 2002; عوض، ٢٠٠٦؛ ليبب، ٢٠٠٥؛ محمد، ٢٠١٣)

وعلى الجانب الأكاديمي اعتمد مجموعة من الباحثين على مدخل الاقتصاد الهيكلي A Structural Economics Approach في دراسة وتحليل أثر تبني شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي على ثلاثة أبعاد لسوق خدمات المراجعة وهي هيكل السوق Market structure واستراتيجية السوق Market strategy وأداء السوق Market performance. حيث يعكس بعد هيكل السوق الشروط الداخلية في سوق خدمات المراجعة وخصائصه مثل عدد شركات المراجعة وعدد العملاء والنصيب السوقي لكل منها والقيود على دخول السوق. بينما يتضمن بعد استراتيجية السوق على تحليل الموارد البشرية ومحفظة تنوع خدمات المراجعة وخدمات التأكيد الأخرى بشركات المراجعة. وأخيراً يمثل بعد أداء السوق المدى الذي يعمل فيه سوق خدمات المراجعة بكفاءة وفعالية (Gramling and Stone , 2001).

ومما هو جدير بالذكر وجود ندرة في محور دراسات استراتيجية السوق، بسبب أنها تتطلب معلومات داخلية تتعلق بشركات المراجعة المتخصصة مثل إجمالي ساعات المراجعة لكل عميل وخصائص فريق العمل لتنفيذ ارتباطات المراجعة. ولهذا تناول الباحثون دراسة موضوع التخصص الصناعي لشركات المراجعة بالارتكاز على بعدى هيكل وأداء سوق خدمات المراجعة، واتساقاً مع طبيعة مشكلة وهدف البحث سيعتمد الباحث في الجزء المتبقي من هذا القسم على بعدى هيكل وأداء سوق خدمات المراجعة في عرض وتحليل نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة وكل من أتعاب المراجعة الإضافية ونتائج ارتباطات المراجعة.

١/٢ دراسات تناولت العلاقة بين التخصص الصناعي وأتعاب المراجعة الإضافية.

يمثل موضوع محددات أتعاب المراجعة، والتي من بينها التخصص الصناعي، أحد المحاور الرئيسية بأدبيات المراجعة (Hay, et al, 2006). حيث اعتمدت مجموعة من الدراسات على محاولة توفير أدلة ميدانية للعلاقة بين تخصص شركة المراجعة بصناعة معينة وأتعاب مراجعة القوائم المالية لعملائها بهذه الصناعة، بمعنى هل يؤدي الطلب على خدمات المراجعين المتخصصين إلى حصولهم على أتعاب مراجعة إضافية أم لا؟. وللإجابة الميدانية على هذا التساؤل، اختلف مدخل الباحثين في قياس التخصص الصناعي لشركة المراجعة حيث اتجه البعض إلى استخدام النصيب السوقي لشركة المراجعة، في حين اعتمد البعض الآخر على حجم شركة المراجعة. وباستخدام حجم شركة المراجعة كمقياس للتخصص الصناعي، قدمت دراسة DeFond, et al, 2000 أدلة ميدانية على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين أتعاب المراجعة الإضافية والتخصص

الصناعي لشركة المراجعة. ولقد أيدت هذه النتيجة دراسة كل من Wang and Iqbal, 2009; Casterella, et al., 2004 Cahan, Jeter, and Naiker, 2010; Basioudis and Francis, 2007 على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة الكبرى BIG-4 وأتباع المراجعة الإضافية، بينما لا تتوافر هذه العلاقة بالنسبة لشركات المراجعة المحلية، ولقد أيدت هذه النتيجة دراسة Carson, 2009. كما قدمت دراسة Pearson and Trompeter, 1994 أدلة ميدانية على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين التخصص الصناعي للمراجع وأتباع المراجعة الإضافية بالنسبة للصناعات غير التقليدية مثل الصحة والعقارات. وفي نفس الاتجاه، وباستخدام الحصة السوقية كمقياس للتخصص الصناعي لشركة المراجعة، أكدت النتائج الميدانية لدراسة Nagy, 2014 على حصول المراجعين المتخصصين على أتباع مراجعة إضافية وذلك مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين. كما قدمت دراسة Ward, et al., 1994 أدلة ميدانية على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين أتباع مراجعة القوائم المالية والتخصص الصناعي لشركة المراجعة. كذلك قدمت دراسة Woo and Lim, 2015 أدلة ميدانية على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين التخصص الصناعي للمراجع وأتباع المراجعة الإضافية. وعلى العكس من ذلك قدمت مجموعة أخرى من الدراسات أدلة ميدانية على وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتباع المراجعة الإضافية. فعلى سبيل المثال أكدت النتائج الميدانية لدراسة Mayhew and Wilkins, 2003 على أن شركات المراجعة المتخصصة أكثر قدرة على إنجاز ارتباطات المراجعة في وقت أقل، مما يترتب عليه تخفيض تكاليف المراجعة ومن ثم تخفيض أتباع المراجعة، وذلك مقارنة بشركات المراجعة غير المتخصصة. كما قدمت دراسة O'Keefe, et al., 1994 أدلة ميدانية على وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين أتباع المراجعة الإضافية والتخصص الصناعي لشركة المراجعة، مقياس بالنصيب السوقي لها. كذلك قدمت دراسة Creswell, et al., 1995 أدلة ميدانية على أن التخصص الصناعي للمراجع، مقياس بحجم مكتب المراجعة، يؤدي إلى تحمل الشركة محل المراجعة أتباع مراجعة إضافية. ثم قامت دراسة Ferguson et al., 2002 بإعادة دراسة Craswell, et al., 1995 باستخدام النصيب السوقي كمقياس للتخصص الصناعي للمراجع، وانتهت الدراسة إلى عدم تحمل الشركات بأتباع مراجعة إضافية نتيجة الدخول في ارتباطات مع شركات مراجعة متخصصة دون غيرها من شركات المراجعة غير المتخصصة. كما قامت دراسة Francis, et al., 2005 بإعادة دراسة Ferguson et al., 2002 والتي تمت بسوق خدمات المراجعة بأستراليا على سوق خدمات المراجعة بأمريكا، حيث قدمت دراسة Francis, et al., 2005 أدلة ميدانية على تحمل الشركة محل المراجعة بأتباع مراجعة إضافية نتيجة مراجعة القوائم المالية من قبل شركات مراجعة متخصصة. وفي اتجاه آخر أكدت النتائج الميدانية لدراسة Lowensohn, et al., 2007 على عدم وجود علاقة بين أتباع المراجعة الإضافية والتخصص الصناعي عند مراجعة المؤسسات الحكومية (Woo and Lim, 2015; Habib, 2011; Nagy, 2014; Zerni, 2012).

٢/٢ دراسات تناولت العلاقة بين التخصص الصناعي ونتائج ارتباطات المراجعة.

تلعب المراجعة الخارجية دوراً هاماً في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات المصالح بالشركة وما يترتب عليها من تكاليف وكالة. ويعتمد مدى تفعيل هذا الدور على مستوى جودة المراجعة المقدم من قبل شركات المراجعة لعملائها بالقطاعات الصناعية المختلفة. حيث تتمايز شركات المراجعة فيما بينها من حيث مستوى جودة خدمات المراجعة، ويرجع هذا التمايز

للعديد من الأسباب والتي من بينها التخصص الصناعي لشركة المراجعة. وعلى الرغم من ذلك فإن تبنى شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي يتطلب استثمارات كبيرة من الموارد، ومن منظور التكلفة والعائد فإن هذه التكلفة أو الاستثمارات لها ما يبررها، بمعنى أن شركات المراجعة سوف تتحمل هذه الاستثمارات بهدف تحقيق عوائد مستقبلية من ورائها مثل زيادة جودة مراجعة القوائم المالية وزيادة عدد العملاء ومن ثم زيادة النصيب السوقي لها.

لهذا تركزت أدبيات المراجعة التي تناولت دراسة وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة ونتائج ارتباطات المراجعة، على دراسة وتحليل أثر التخصص الصناعي على جودة مراجعة القوائم المالية، كأحد أبعاد نتائج ارتباطات المراجعة. ومما هو جدير بالذكر أن جودة خدمات المراجعة مفهوم متعدد الأبعاد ولا يمكن ملاحظتها، ومن ثم لا يوجد متغير وحيد يعتبر هو الأفضل لقياس جودة أداء هذه الخدمات. ولهذا اعتمد الباحثون بأدبيات المراجعة على مقاييس متعددة لجودة خدمات المراجعة والتي تأتي في معظمها كمقاييس لجودة القوائم المالية، وذلك بافتراض أن تحسين جودة خدمات المراجعة سيؤدي في النهاية إلى تحسين جودة القوائم المالية للشركات. ومن ثم اعتمدت هذه الدراسات، في دراسة وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة وجودة القوائم المالية للشركات، على استخدام مجموعة من المقاييس لجودة القوائم المالية مثل جودة الأرباح المحاسبية وجودة الإفصاح والشفافية وطول فترة إصدار القوائم المالية، والتعرض إلى العقوبات من قبل الهيئات المشرفة على الأسواق المالية. فعلى سبيل المثال اعتمد مجموعة من الباحثين على فرضية أن المراجع المتخصص يمتلك هيكل من المعرفة المتخصصة والخبرة المهنية والحوافز الكافية التي تساهم في الحد من ممارسة الإدارة العليا للشركة محل المراجعة لظاهرة إدارة الأرباح عند اتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي لها. فعلى سبيل المثال قدمت دراسة Balsam, et al., 2003 أدلة ميدانية على انخفاض مقدار الاستحقاق الاختياري Discretionary accruals، كمقياس لإدارة الأرباح، ومن ثم زيادة جودة الأرباح المحاسبية للقوائم المالية التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين متخصصين وذلك مقارنة بالقوائم المالية التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين غير متخصصين. بالإضافة إلى إدراك المتعاملين بالأسواق المالية لهذه العلاقة مما يؤكد على وجود آثار اقتصادية للتخصص الصناعي للمراجع على كفاءة الأسواق المالية. (Balsam, et al. 2003; Carcello, et al, 2004) ، هلال، ٢٠٠٨ ؛ محمد، ٢٠١٣؛ محمد، ٢٠٠٨؛ الديسبي، ٢٠١١).

وعلى النقيض من ذلك قدمت دراسة Hegazy, et al, 2015 أدلة ميدانية على عدم وجود فروق معنوية بين المراجعين المتخصصين وغير المتخصصين في الحد من إدارة الأرباح بالقوائم المالية محل المراجعة (Hegazy, et al., 2015).

كذلك اعتمد مجموعة أخرى من الباحثين على فرضية أن اتجاه الشركات للدخول في ارتباطات مراجعة مع شركات مراجعة متخصصة دون غيرها من شركات المراجعة غير المتخصصة، سيوفر لها ضمانا بتجنب العقوبات من قبل الهيئات المشرفة على الأسواق المالية، نتيجة ارتفاع مستوى جودة القوائم المالية. فعلى سبيل المثال أكدت النتائج الميدانية لدراسة كل من Stanley and DeZoort, 2007; Romanus et al., 2008 على وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وإعادة إصدار التقارير المالية. كما أكدت النتائج الميدانية لدراسة Carcello and Nagy, 2002 على أن الشركات التي تتعاقد مع شركات مراجعة متخصصة أقل

احتمالاً من الخضوع إلى عقوبات من قبل الهيئات المشرفة على الأسواق المالية وذلك مقارنة بشركات المراجعة غير المتخصصة (Hegazy, et al., 2015).

كذلك قدمت دراسة Dunn et al, 2000 أدلة ميدانية على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين التخصص الصناعي للمراجع ومستوى الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية محل المراجعة، وقد أيدت هذه النتيجة دراسة Dunn and Mayhew, 2002. كما أكدت النتائج الميدانية لبعض الدراسات على وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين التخصص الصناعي للمراجع وحدوث التلاعب بالقوائم المالية محل المراجعة، ويرجع السبب في ذلك إلى امتلاك المراجع المتخصص هيكل من المعرفة المتخصصة بأساليب التلاعب والقدرة على اكتشافها بالقوائم المالية للشركات في الصناعة التي يتخصص بها، وذلك بصورة أفضل من المراجع غير المتخصص. (Owhoso et al, 2002; Careelo and Nagy, 2002: محمد السيد، ٢٠٠٨؛ على، عبد الرحمن، ٢٠١٣؛ محمد، ٢٠٠٨؛ عوض، ٢٠٠٦).

وفي نفس الاتجاه يعتبر توقيت *timeliness* نشر المعلومات المحاسبية أحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية (FASB,NO.2, 1987)، ولهذا فإن التأخير في إصدار تقرير المراجعة *Audit lag* (Audit delay) سيؤثر سلباً على جودة القوائم المالية. وفي هذا الصدد أفرزت أدبيات المراجعة مجموعة من العوامل التي تؤثر في طول فترة إصدار تقرير المراجعة ومن بينها التخصص الصناعي لشركة المراجعة. حيث يساعد التخصص الصناعي على امتلاك المراجع الخبرة المهنية والمعرفة الخاصة بصناعة معينة، ومن ثم تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وتكوين رأيه وإصدار تقرير المراجعة لعملائه بصورة أسرع من المراجع غير المتخصص. فعلى سبيل المثال قدمت دراسة Habib and Bhuiyan, 2011 أدلة ميدانية على وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وطول فترة إصدار تقرير المراجعة. ولقد أيدت هذه النتائج دراسة كل من (Ahmad, et al., 2016; Blankley, et al., 2014; Whitworth and Lambert, 2016; Al Boor, and Khamees, 2014; محمد، ٢٠١٣. وعلى العكس من ذلك قدمت دراسة Abidin and Ahmad-Zaluki, 2012 أدلة ميدانية على عدم وجود فروق جوهرية في توقيت نشر القوائم المالية ما بين المراجعين المتخصصين وغير المتخصصين (Abidin and Ahmad-Zaluki, 2012).

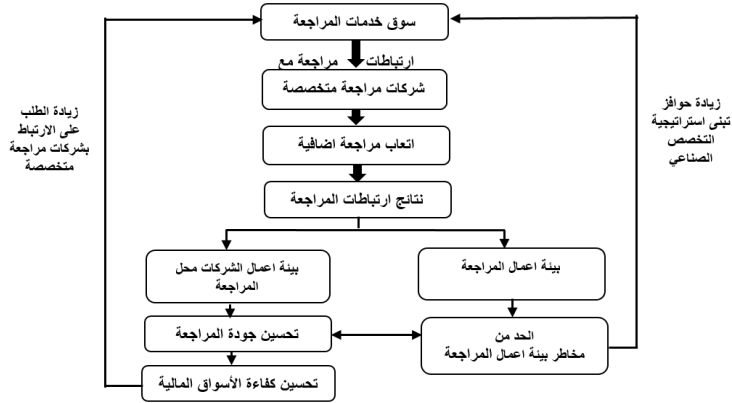
ومن ثم يمكن تلخيص نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بطبيعة مشكلة وهدف البحث في أربعة نتائج رئيسية. حيث تتمثل النتيجة الأولى في وجود أدلة ميدانية مختلطة للعلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتباع المراجعة الإضافية، وربما يرجع ذلك، إلى سببين رئيسيين:- السبب الأول: - وجود قصور في بعض الدراسات من حيث منهجية قياس التخصص الصناعي لشركات المراجعة بالعينة محل اهتمام كل منها، حيث اعتمدت بعض الدراسات على حجم مكتب المراجعة كمقياس للتخصص الصناعي لها، مقاساً بمدى تبعية شركة المراجعة لإحدى شركات المراجعة الكبرى BIG-4 من عدمه. ومن ثم افترضت هذه الدراسات، بصورة ضمنية، أن شركة المراجعة المتخصصة لا بد وأن تكون إحدى شركات المراجعة الكبرى BIG-4 فقط، وهذا افتراض غير عملي فقد تكون إحدى الشركات المحلية متخصصة ولكنها ليست شريكا لإحدى شركات المراجعة الكبرى. السبب الثاني: - اختلاف بيئة الأعمال محل تطبيق كل دراسة من الدراسات السابقة والتي تتمايز فيما بينها من حيث طبيعة ومستوى المنافسة بسوق خدمات المراجعة بكل منها. أما النتيجة الثانية فتتمثل في وجود شبه اتفاق بين نتائج الدراسات السابقة تجاه الدور الإيجابي للتخصص الصناعي للمراجع في تحسين جودة خدمات المراجعة، مقاسة بجودة القوائم المالية

لعملائها. بينما تتمثل النتيجة الثالثة في ندرة الدراسات التي تناولت تحليل الأثار الاقتصادية للتخصص الصناعي لشركات المراجعة على طرفي علاقة ارتباط المراجعة وكفاءة الاسوق المالية. أما النتيجة الرابعة فتمثل في وجود ندرة بأدبيات المراجعة للدراسات التي تناولت تطوير إطار لدراسة وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة ونتائج ارتباطات المراجعة. حيث تركزت أدبيات المراجعة التي تناولت دراسة وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة ونتائج ارتباطات المراجعة، على دراسة وتحليل أثر التخصص الصناعي على جودة مراجعة القوائم المالية كأحد أبعاد نتائج ارتباطات المراجعة دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى لنتائج ارتباطات المراجعة.

وامتداداً لهذا الاتجاه من الدراسات يتناول الباحث في الجزء التالي تطوير إطار لدراسة وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي وأتعب المراجعة الإضافية وأثر هذه العلاقة على نتائج ارتباطات المراجعة، ثم اشتقاق وصياغة الفروض الخاصة بالاختبار الميداني لهذه العلاقة.

٣ الإطار النظري وفروض البحث.

نشأت مهنة المراجعة نتيجة حاجات المجتمع إليها، ولضمان استمرارية المهنة كان لا بد لها أن تتطور بتطور تلك الحاجات، وذلك من خلال إتباع شركات المراجعة منهج متكامل لتطوير الأداء المهني بسوق خدمات المراجعة. وفي بؤرة هذا المنهج تأتي استراتيجية التخصص الصناعي لشركات المراجعة، حيث تمتلك شركات المراجعة العديد من الحوافز لتبنى هذه الاستراتيجية والتي تنعكس بآثارها الإيجابية على نتائج ارتباطات المراجعة، وذلك كما بالشكل التالي:



شكل (١) : يوضح العلاقة بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة و أتعب المراجعة الإضافية و نتائج ارتباطات المراجعة

تعتمد أتعب مراجعة القوائم المالية على طبيعة الطلب على خدمات المراجعة من قبل عملائها، والمؤسس على مفهوم وإطار نظرية الوكالة، بالإضافة إلى خصائص شركة المراجعة مثل حجم شركة المراجعة والخبرة المهنية للمراجعين المنتسبين إليها. ومن ثم فإن تبرير وجود شركات مراجعة متخصصة في سوق خدمات المراجعة وتحمل عملائها بأتعب مراجعة إضافية، كما بالشكل السابق رقم (١)، يمكن أن يفسر في ضوء تحليل المنافع والتكاليف المرتبطة بها من منظور جانبي الطلب والعرض بسوق خدمات المراجعة.

وفي هذا الصدد ركزت نظرية الوكالة على تحليل الأثار السلبية للفصل بين ملكية وإدارة الشركات. حيث يؤسس إطار نظرية الوكالة على النظر إلى الشركات، في بيئة الأعمال الحديثة، على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذات المصالح، حيث يقوم الأصيل (مثل المساهمين) بتفويض الوكيل (مثل مجلس الإدارة) في أداء بعض المهام واتخاذ القرارات نيابة عنه، وفي هذا الموقف قد يقوم الوكيل باتخاذ بعض القرارات التي تؤدي إلى تعظيم دالة المنافع الخاصة به والتي

تتعارض في كثيرًا من المواقف مع دالة منافع الأصيل. ولهذا ترتب على الفصل بين ملكية الشركة وإدارتها مجموعة من الآثار السلبية، والتي من بينها مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة بالشركة وما يترتب عليها من تكاليف وكالة. ويمكن تبويب تكاليف الوكالة إلى ثلاثة أنواع (Kamalluarifin, 2016; Ika and Ghazali, 2012; Fama and Jensen, 1983) وهي:-

١. تكاليف المراقبة Monitoring costs: ويقصد بها التكاليف التي يتحملها الأصيل لتوظيف الآليات المختلفة لمراقبة الوكيل بهدف الحد من التصرفات الانتهازية له، مثل أتعاب مراجعة القوائم المالية.

٢. تكاليف التعاقدات Bonding costs: ويقصد بها التكاليف التي يتحملها الأصيل لتوظيف الآليات المختلفة لمراقبة سلوك الوكيل والتأكد من أنه لا يعمل في غير صالح الأصيل مثل خطط حوافز الإدارة العليا بالشركات.

٣. التكاليف المتبقية Residual costs: ويقصد بها التكاليف التي يتحملها الأصيل نتيجة فشل آليات المراقبة والتعاقدات في الحد من السلوك الانتهازي للوكيل.

ومن منظور جانب الطلب على خدمات المراجعة فإن تحسين جودة خدمات المراجعة يمثل أحد آليات تحسين جودة الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة، مما يؤدي إلى الحد من تكاليف الوكالة ومن ثم إضافة قيمة للشركة محل المراجعة. ولهذا قد تنجح الأطراف الخارجية للشركات، مثل المستثمرين الرئيسيين، والأطراف الداخلية لها، مثل المكفولين بالحكومة، إلى التعاقد مع شركات مراجعة متخصصة، بغية تحسين مستوى جودة خدمات المراجعة ومن ثم جودة القوائم المالية. فعلى سبيل المثال أكدت مجموعة من الدراسات الميدانية أن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يؤدي إلى تعزيز الطلب على خدمات المراجعة المتميزة. (Carcello, et al., 2002; Abbott, et al., 2003; Knechel and Willekens 2006). ومن منظور جانب عرض خدمات المراجعة، فإن تبنى شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي يؤدي إلى اكتساب المراجعين المنتسبين إليها هيكل من المعرفة المتعمقة بطبيعة وأنواع مخاطر مراجعة القوائم المالية للشركات التي تنتمي إلى الصناعة التي تتخصص بها. بالإضافة إلى الاعتماد على هذا الهيكل في تكوين وإصدار الأحكام المهنية المرتبطة بتخطيط وتنفيذ ارتباطات المراجعة، مما يؤدي إلى تحسين جودة خدمات المراجعة وتحقيق ميزة تنافسية لشركات المراجعة المتخصصة مقارنة بشركات المراجعة غير المتخصصة. وفي نفس الوقت فإن تبنى استراتيجية التخصص الصناعي يؤدي إلى تحمل شركات المراجعة باستثمارات مرتفعة، مما يترتب عليه اتجاه شركات المراجعة المتخصصة إلى تحميل عملاتها بما يسمى بأتعاب المراجعة الإضافية، للحصول على عائد ملائم لهذه الاستثمارات من ناحية ومقابل الخدمات المميزة التي تقدمها لعملائها من ناحية أخرى (Habib, 2012; Nagy, 2014; Zerni, 2011).

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الفرض الأول للبحث كما يلي: -

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة

وأتعاب المراجعة الإضافية للقوائم المالية."

ولكن في مقابل تحمل الشركات بأتعاب مراجعة إضافية نتيجة الدخول في ارتباطات مراجعة مع شركات المراجعة المتخصصة، فإن ذلك سيؤدي إلى الحد من مخاطر بيئة أعمال المراجعة وتحسين كل من جودة مراجعة القوائم المالية وكفاءة الأسواق المالية، كبعدين رئيسيين لنتائج ارتباطات المراجعة، كما بالشكل السابق رقم (١). ويتناول الباحث في الجزء المتبقي من هذا القسم عرض

وتحليل علاقة التخصص الصناعي لشركة المراجعة بكل من جودة المراجعة وكفاءة الأسواق المالية ومخاطر بيئة أعمال المراجعة واشتقاق الفروض الخاصة بالتحقق منها.

البعد الأول: - التخصص الصناعي ومخاطر بيئة أعمال المراجعة.

يمكن تعريف مخاطر بيئة أعمال المراجعة Audit business risk على أنها " المخاطر التي تنتج بسبب فشل المراجع في تنفيذ ارتباطات المراجعة، مما يؤدي إلى تعرضه إلى خسارة سمعته المهنية والدعاوى القضائية، بالإضافة إلى الخسائر التي قد تنتج بسبب زيادة تكاليف تلك الارتباطات عن الاتعاب المحصلة منها (Bell, et al., 2002) ". وتعتبر مخاطر بيئة أعمال المراجعة بمثابة دالة في كل من مخاطر بيئة أعمال الشركة محل المراجعة Client's business risk ومخاطر المراجعة Audit risk. حيث يقصد بمخاطر بيئة أعمال الشركة محل المراجعة " المخاطر الناتجة عن حالات مهمة، أو أحداث، أو ظروف، أو تصرفات، والتي قد تؤثر بشكل سلبي على قدرة الشركة محل المراجعة على تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها (Whitworth and Lambert, 2014) ". بينما يقصد بمخاطر المراجعة " المخاطر التي يتعرض لها المراجع نتيجة إبداء رأي غير مناسب، عندما تكون القوائم المالية محرّفة بشكل جوهري (معيّار المراجعة الدولي رقم ٢٠٠) ".

ومما هو جدير بالذكر أن قرار قبول أو رفض ارتباط المراجعة بمثابة الخطوة الأولى التي يعتمد عليها المراجع في الحد من كل من مخاطر بيئة أعمال الشركة محل المراجعة ومخاطر المراجعة ومن ثم الحد من مخاطر بيئة أعمال المراجعة. ولهذا قدمت معايير المراجعة الدولية مجموعة من الإرشادات المهنية (على سبيل المثال معيار المراجعة الدولي رقم (٢١٠)، ورقم ((٣١٥)) والتي تمكن المراجع من الربط بين الثلاثة أنواع من المخاطر معاً، عند اتخاذ القرار الخاص بقبول أو رفض ارتباط المراجعة، ولكنها لم تحدد كيفية اتخاذ هذه القرار؟. وفي هذا الصدد يلعب التخصص الصناعي للمراجع دوراً جوهرياً في تحسين عملية تكوين وإصدار الأحكام المهنية الخاصة بتقدير كل من مخاطر بيئة أعمال الشركة محل المراجعة ومخاطر المراجعة مما ينعكس بأثره الإيجابي على تحسين كفاءة وفعالية اتخاذ القرار الخاص بقبول أو رفض ارتباطات المراجعة ومن ثم نتائج هذه الارتباطات. حيث تمر عملية اتخاذ قرار قبول ارتباط المراجعة أو رفضه بمرحلتين رئيسيتين. حيث تتمثل المرحلة الأولى منها في جمع معلومات عن المخاطر المحيطة بارتباط المراجعة والتي تتضمن كل من مخاطر بيئة أعمال الشركة محل المراجعة ومخاطر المراجعة، والتي يحصل عليها المراجع من ثلاثة مصادر رئيسية وهي خبرته السابقة والمعلومات المنشورة عن ومناقشة العميل. بينما تتضمن المرحلة الثانية قيام المراجع بتقييم المخاطر المحيطة بارتباطات المراجعة والتي تتضمن كل من مخاطر بيئة أعمال الشركة محل المراجعة ومخاطر المراجعة.

ومما هو جدير بالذكر أن مخاطر بيئة أعمال الشركة محل المراجعة تنتج عن بعض الظروف والأحداث الهامة والقيود التي تؤثر سلباً على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها. وعلى الرغم من أن تلك المخاطر غالباً ما يكون لها تأثير على وجود تعريفات جوهريه بالقوائم المالية محل المراجعة، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن كل خطر أعمال يؤدي إلى تحريف جوهري بالقوائم المالية للشركة محل المراجعة. فعلى سبيل المثال عدم قدرة شركة هندسية على التعاقد مع عدد كافي من المهندسين يمثل مخاطر أعمال إلا أنه ليس له علاقة بتعريفات القوائم المالية محل المراجعة. ولهذا فإن المراجع المتخصص لديه القدرة على التحكم في أو الحد من مخاطر ارتباطات المراجعة من خلال دراسة وتحليل وتقييم الجوانب الإدارية والمالية للشركة محل المراجعة، وكذلك نزاهة الإدارة وطبيعة ومستوى المنافسة في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة

والتشريعات والقواعد التنظيمية المرتبطة بها (معيان المراجعة الدولي رقم (٢١٠)، رقم (٣١٥) ؛ ريك، ٢٠١٥).

كذلك أكدت معايير المراجعة الدولية على أن مخاطر المراجعة من العوامل الهامة التي يجب على المراجع أن يأخذها في اعتباره عند اتخاذ القرارات المرتبطة بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وتكوين وإصدار رأيه النهائي عن القوائم المالية محل المراجعة. كما تتطلب معايير المراجعة الدولية من المراجع ضرورة مراعاة أن تكون مخاطر المراجعة عند حدها الأدنى، والذي يمكنه من إبداء رأي سليم عن القوائم المالية محل المراجعة. ومما هو جدير بالذكر أن مخاطر المراجعة بمثابة دالة في كل من مخاطر عدم اكتشاف Detection risk التحريفات ومخاطر التحريفات الجوهرية، والتي تتضمن كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة. ويقصد بالمخاطر الملازمة Inherent risk "قابلية فئة معاملة معينة، أو رصيد حساب، أو إفصاح لوجود تحريف، والذي قد يكون جوهرياً، إما بشكل منفرد، أو عند تجميعه مع تحريفات أخرى، وذلك قبل الأخذ في الحسبان أدوات الرقابة ذات العلاقة". بينما يقصد بمخاطر الرقابة "الخطر الناتج عن حدوث تحريف في إقرار عن فئة معاملة معينة، أو رصيد حساب، أو إفصاح، والذي قد يكون تحريفاً جوهرياً، إما بشكل منفرد، أو عند تجميعه مع تحريفات أخرى، والذي لا يمكن منعه، أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة". كما تعرف مخاطر عدم الاكتشاف على أنها "عدم قدرة الإجراءات المنفذة بواسطة المراجع لتخفيض خطر المراجعة إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، بمعنى أنها لن تكشف التحريف الموجود، الذي قد يكون جوهرياً، سواء بمفرده، أو حال تجميعه مع تحريفات أخرى". (معيان المراجعة الدولي رقم (٢٠٠)).

ولكن تقدير مخاطر المراجعة هي مسألة حكم مهني للمراجع، أكثر من كونها مسألة قابلة للقياس الدقيق، ولهذا يلعب التخصص الصناعي دوراً محورياً في صقل الحكم المهني للمراجع عند اتخاذ قراراته المرتبطة بعملية تقييم كل من مخاطر التحريفات الجوهرية ومخاطر عدم اكتشاف التحريفات، ومن ثم تدنيه مخاطر المراجعة عند حدها الأدنى. فعلى سبيل المثال تعتبر المخاطر الملازمة مخاطر موروثه بسبب أنها عادة ما تكون ملازمة لطبيعة العنصر أو الشركة محل المراجعة أو الصناعة التي تنتمي إليها، ولا يمكن منعها أو اكتشافها بواسطة الرقابة الداخلية لدى الشركة محل المراجعة. ومن ثم فإن المراجع لا يستطيع التحكم فيها أو تغييرها، وعليه أن يوليها اهتماماً كبيراً عند اتخاذ القرارات المرتبطة بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة مثل تحديد حجم أدلة المراجعة، نظراً لتأثيرها على كفاءة وفاعلية المراجعة، ومن ثم على مستوى جودة المراجعة. فعلى سبيل المثال تهدف عملية تخطيط المراجعة إلى تحديد كمية ونوعية الأدلة والفحص المطلوبين لتوفير تأكيد معقول للمراجع بعدم وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية محل المراجعة، ونقطة البدء في هذه العملية تتمثل في قيام المراجع بتصميم مجموعة من إجراءات المراجعة اللازمة لفهم طبيعة أعمال وأنشطة الشركة محل المراجعة وخصائص الصناعة التي تنتمي إليها، ثم يلي ذلك تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية محل المراجعة. ويتضمن معيار المراجعة الدولي رقم (٣١٥)، مجموعة من الاعتبارات التي يجب على المراجع أن يأخذها في الحسبان عند جمع وتقييم المعلومات التي تمكنه من الوصول إلى فهم كافي لطبيعة أعمال وأنشطة الشركة محل المراجعة وخصائص الصناعة التي تنتمي إليها ومن ثم تحسين دقة تقدير مخاطر المراجعة. منها على سبيل المثال: -

١. طبيعة وظروف الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة والبيئة التشريعية أو التنظيمية لها ... إلى غير ذلك من العوامل الخارجية المحيطة بها، والتي تؤثر على اتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي. فعلى سبيل المثال تتعرض صناعة الاتصالات إلى مخاطر خاصة بها نظراً لارتفاع مستوى المنافسة العالمية والتغيرات التكنولوجية، والتي قد تؤدي إلى تقادم الأصول خلال فترة أسرع من المتوقع، مما يساعد على خلق فرصة كبيرة لارتفاع مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية للشركات التي تنتمي إلى هذه الصناعة وذلك مقارنة بالصناعات الأخرى. بالإضافة إلى تأثير مخاطر المراجعة بالبيئة التشريعية والتنظيمية للشركة محل المراجعة مثل القوانين الضريبية والمتطلبات البيئية، وأخيراً تتأثر مخاطر المراجعة بالظروف الاقتصادية العامة السائدة مثل معدل الفائدة السائد.

٢. طبيعة عمليات وأنشطة الشركة محل المراجعة. مثل طبيعة مصادر إيراداتها وأنواع استثماراتها.

٣. أهداف واستراتيجيات الشركة محل المراجعة.

وفي هذا الصدد تكمن أهمية التخصص الصناعي للمراجع في الاستفادة من هيكل المعرفة المتوافر لدى الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة والظروف الاقتصادية التي تمر بها والقوانين والقواعد المنظمة لبيئة أعمالها، في تحسين دقة تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية، والتي تنعكس في النهاية على تحسين دقة تقدير مخاطر بيئة أعمال المراجعة. فعلى سبيل المثال يقوم المراجع بتقدير الخطر الملازم عند حده الأعلى، بالأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل منها: -

١. عوامل تتعلق بطبيعة وحساسية الرصيد للخطأ ونوع العمليات محل الفحص والمراجعة. فعلى سبيل المثال مستوى الخطر الملازم لعنصر النقدية يكون أعلى من مستوى الخطر الملازم لأحد عناصر الأصول غير المتداولة.

٢. عوامل تتعلق بالشركة محل المراجعة مثل عدم كفاية رأس المال العامل.

٣. عوامل تتعلق بطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة والظروف السائدة بها خلال الفترة المالية محل المراجعة مثل معدل التغيير التكنولوجي في الصناعة.

٤. عوامل اقتصادية، مثل التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

٥. عوامل أخرى مثل نتائج عمليات المراجعة السابقة ومدى تفهم المراجع للسياسات والإجراءات الرقابية للشركة محل المراجعة.

(معيان المراجعة الدولي رقم (٢١٠)، رقم (٣١٥) ؛ ريك، ٢٠١٥)

ومن ناحية أخرى تعتبر مخاطر الرقابة بمثابة دالة في مدى فعالية الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة في منع أو اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، وهنا تتمثل مسؤولية المراجع في تقييم مستوى مخاطر الرقابة للشركة محل المراجعة والاستفادة من هذا التقييم في تحديد حجم وتوقيت إجراءات المراجعة الأخرى. وفي هذا الصدد تكمن أهمية المعرفة المتخصصة بالصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة، في أن المراجع المتخصص يكون لديه خبرة بمواطن حدوث التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، بالإضافة إلى أن تكرار عمليات المراجعة للعديد من العملاء في الصناعة التخصصية له، يساعد المراجع على الإلمام بخصائص ومقومات الرقابة الداخلية الأكثر فعالية للشركات التي تنتمي لهذه الصناعة، مما يساعده على تحسين كفاءة وفعالية

تصميم وتنفيذ اختبارات الالتزام ، ومن ثم تحسين دقة تقييم مخاطر الرقابة ، مما يؤدي الى تحسين جودة خدمات المراجعة من ناحية وخفض مخاطر بيئة أعمال المراجعة من ناحية أخرى.

ولكن نظام الرقابة الداخلية الفعال للشركة يؤدي إلى اكتشاف وتصحيح التحريفات الجوهرية قبل أن تؤثر على القوائم المالية محل المراجعة، ومن ثم تظل هناك إمكانية وجود تحريفات لم يكتشفها نظام الرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق المراجع مسؤولية تصميم إجراءات مراجعة لكي تقدم له تأكيداً معقولاً باكتشاف تلك التحريفات الجوهرية واستبعاد أثرها على القوائم المالية. وعلى الرغم من وجود إجراءات رقابية فعالة بالشركة محل المراجعة للحد من التحريفات الجوهرية وإجراءات مراجعة فعالة لاكتشافها، تظل دائماً هناك إمكانية عدم اكتشاف بعض التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية محل المراجعة أو ما يطلق عليه مخاطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية. حيث تنشأ مخاطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية نتيجة فشل إجراءات المراجعة في اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، والتي لم يتم منعها أو اكتشافها أو تصحيحها عن طريق الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة. وتنقسم مخاطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية إلى مخاطر المعايينة ومخاطر عدم المعايينة. ويتعرض المراجع لمخاطر المعايينة نتيجة اعتماده على نظام العينات في المراجعة. بينما يتعرض المراجع لمخاطر عدم المعايينة بسبب قبول قوائم مالية تحتوي على تحريفات جوهرية، ولهذا تنشأ مخاطر عدم المعايينة نتيجة عدم فعالية الإجراءات المستخدمة في مراجعة القوائم المالية و / أو خطأ المراجع في تفسير نتائج تلك الإجراءات.

ويتضح مما سبق وجود علاقة تشابكية بين مخاطر بيئة أعمال المراجعة ومخاطر بيئة أعمال الشركة محل المراجعة ومخاطر المراجعة. فعلى سبيل المثال لا يستطيع المراجع التحكم في مخاطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية وإنما تنحصر مهمته في تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية، ثم استخدام نتائج التقييم في التحكم في أو تخفيض مستوى مخاطر عدم اكتشاف التحريفات بالتقارير المالية ومن ثم تخفيض مخاطر المراجعة. ولهذا كلما ارتفع مستوى دقة تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية كلما أمكنه تدنية مخاطر المراجعة لأدنى حد ممكن ومن ثم تخفيض مخاطر بيئة أعمال المراجعة. (Asthana, 2014; Whitworth and Lambert, 2014; and Sharma, 2012 Knechel موسى ، فتوحه ، ٢٠١٦)

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث كما يلي:

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة

ومخاطر بيئة أعمال المراجعة"

البعد الثاني: - التخصص الصناعي وجودة مراجعة القوائم المالية وكفاءة الأسواق المالية.

تتطلب معايير المراجعة الدولية تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة مناسبة للظروف المحيطة بارتباط المراجعة، بغرض جمع وتقييم القدر الكافي والملائم من أدلة مراجعة، والتي تمكن المراجع من الحصول على تأكيد معقول بشأن التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية محل المراجعة. ويتم الحصول على التأكيد المعقول عندما يحصل المراجع على القدر الكاف من أدلة مراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوى المقبول لها ومن ثم الحد من مخاطر بيئة أعمال المراجعة. وفي هذا الصدد يلعب التخصص الصناعي للمراجع دوراً محورياً في تحسين عملية تكوين وإصدار أحكامه المهنية المرتبطة باتخاذ القرار الخاص بقبول أو رفض ارتباطات المراجعة ومروراً بالقرارات الخاصة بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة و تكوين وإصدار رأيه المهني عن القوائم المالية محل المراجعة، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة و فعالية تنفيذ ارتباطات المراجعة و من ثم تحسين جودة الأداء المهني في سوق خدمات المراجعة من ناحية، وتعزيز جودة القوائم المالية للشركات محل المراجعة و كفاءة الأسواق المالية من ناحية أخرى (Abidin and Ahmad-Zaluki, 2012; معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٠) ، (٢٠٠)). فعلى سبيل المثال أكدت مجموعة من الدراسة

الميدانية على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تمتع المراجع بالتخصص الصناعي وكل من جودة تخطيط عملية المراجعة وتقرير المراجعة. (Zerni, 2012; Nagy, 2014, Blankley, et al., 2014; Asthana, 2014; Low, 2004; متولى، ٢٠٠٦؛ صليب، ٢٠٠٣؛ محمد، ٢٠١٣؛ الديسطنى، ٢٠١١؛ سعيد، ٢٠١٤؛ خطاب، ٢٠١٣).

ومن ناحية أخرى، يشكل تبني شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي أحد سمات جانب العرض بسوق خدمات المراجعة والتي تؤدي إلى تمايز شركات المراجعة فيما بينها من حيث مستوى جودة خدمات المراجعة المقدمة إلى عملائها بسوق خدمات المراجعة، بالإضافة إلى وجود آثار اقتصادية للتخصص الصناعي على كل من شركة المراجعة وعملائها والأسواق المالية ككل. حيث يؤدي تبني شركة المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي، كمثل لجانب العرض في سوق خدمات المراجعة إلى الحد من مخاطر بيئة أعمال المراجعة، كما بالشكل السابق رقم (١)، ومن ناحية أخرى يؤدي تبني شركة المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي إلى تعزيز الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة للشركات ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتكلفة الوكالة المترتبة عليها. مما يؤدي إلى زيادة الطلب من قبل الشركات في بيئة الأعمال، كما بالشكل السابق رقم (١) كمثل لجانب الطلب بسوق خدمات المراجعة، على الدخول في ارتباطات مراجعة مع شركات المراجعة المتخصصة للحد من الازمات المالية للشركات وتطوير الأسواق المالية. ولهذا فإن تبني شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي سيؤدي إلى تحسين جودة خدمات المراجعة، مقياساً بجودة القوائم المالية للشركات، من ناحية وتحسين كفاءة الأسواق المالية، مقياساً بتكلفة الوكالة، من ناحية أخرى. ومن ثم يمكن صياغة الفرضين الثالث والرابع للبحث كما يلي:

الفرض الثالث: -

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وجودة القوائم المالية".

الفرض الرابع: -

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وتكلفة الوكالة للشركات المدرجة بسوق الأسهم".

٤ الدراسة الميدانية.

يتناول هذا الجزء تصميم الدراسة الميدانية للبحث، من حيث تحديد عينة ومتغيرات ونموذج البحث والأدوات المستخدمة لجمع وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في تنفيذ الاختبارات الميدانية لفروض البحث، وأخيراً عرض وتحليل نتائج البحث.

١/٤ عينة البحث والفترة الزمنية محل الدراسة.

تتمثل عينة البحث في الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، خلال السنوات المالية الأربعة، من سنة ٢٠١٣ إلى سنة ٢٠١٦، والتي تم اختيارها طبقاً للاعتبارات التالية: -

١. استمرارية إدراج الشركة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.
٢. دمج القطاعات الصناعية المتشابهة والتي ينتمى إليها عدد قليل من الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وذلك بهدف توفير شروط الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحقيق اختبارات فروض البحث^٢.

^٢ - منها على سبيل المثال ألا يقل عدد المشاهدات عن ثلاثون مشاهد (سليمان، ٢٠١٤).

ويوضح الجدول التالي العدد الكلي لشركات العينة، مبوباً طبقاً لنوع الصناعة التي تنتمي إليها كل شركة، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

النسبة المئوية	عدد الشركات	بيان
		نوع الصناعة
٣٦%	٤٠	١. المواد الأساسية
١٤%	١٥	٢. تجزئة الأغذية وخدمات استهلاكية و سلع كمالية
١٣%	١٤	٣. إنتاج الأغذية و السلع طويلة الأجل
١١%	١٢	٤. السلع الرأسمالية
١١%	١٢	٥. الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية
٨%	٩	٦. إدارة وتطوير العقارات
٧%	٨	٧. الاتصالات والنقل
١٠٠%	١١٠	المجموع

جدول رقم (١): يوضح عدد شركات العينة والتوزيع النسبي لها

طبقاً للصناعة التي تنتمي إليها كل شركة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

ويتضح من الجدول السابق رقم (١) أن إجمالي عدد شركات العينة (١١٠) شركة، ومن ثم يبلغ إجمالي عدد مشاهدات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٤٤٠) مشاهدة (١١٠ شركة × ٤ سنوات مالية). كما يتضح من الجدول السابق رقم (١) أن شركات العينة موزعة طبقاً لنوع الصناعة التي تنتمي إليها كل منها إلى سبع صناعات، حيث تأتي صناعة المواد الأساسية في المرتبة الأولى بنسبة (٣٦%)، وفي المرتبة الثانية صناعة تجزئة الأغذية والخدمات الاستهلاكية والسلع الكمالية بنسبة (١٤%)، و صناعة إنتاج الأغذية والسلع طويلة الأجل في المرتبة الثالثة بنسبة (١٣%)، ثم كل من صناعة السلع الرأسمالية و صناعة قطاع الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية بنسبة (١١%) لكل منهم، وفي المرتبة الخامسة تأتي صناعة إدارة وتطوير العقارات بنسبة (٨%)، ثم تأتي في المرتبة السادسة والأخيرة صناعة الاتصالات والنقل بنسبة (٧%).

كما تتضمن عينة الدراسة مجموعة من شركات المراجعة العاملة بالمملكة العربية السعودية، والتي تم اختيارها بناءً على وجود ارتباطات مراجعة بينها وبين شركات العينة المدرجة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. ويوضح الجدول التالي تبويب شركات المراجعة بالعينة طبقاً لطبيعتها والتخصص الصناعي لها بالإضافة إلى عدد تقارير المراجعة الصادرة عن كل منها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

بيان	شركات مراجعة كبرى BIG-4	شركات مراجعة أجنبية	شركات مراجعة محلية	مجموع	بيان	
					العدد	النسبة المئوية
طبيعة شركة المراجعة	٤	١	٢٣	٢٨	العدد	النسبة المئوية
	١٤%	٤%	٨٢%	١٠٠%		
التخصص الصناعي	٤	١	٥	١٠	العدد	النسبة المئوية
	٤٠%	١٠%	٥٠%	١٠٠%		
عدد تقارير المراجعة	٢٧٥	١٠	١٥٥	٤٤٠	العدد	النسبة المئوية
	٦٣%	٢%	٣٥%	١٠٠%		

جدول رقم (٢): يوضح عدد شركات المراجعة، مبوباً طبقاً لطبيعتها والتخصص الصناعي لها،

وعدد تقارير المراجعة الصادرة عنها، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

ويتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن إجمالي عدد شركات المراجعة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة بلغ (٢٨) شركة مراجعة (وهو ما يعادل ١٦ % من عدد شركات المراجعة المرخص لها بالمملكة العربية السعودية^٣) ، كما بلغ عدد تقارير المراجعة الصادرة عنها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٤٤٠) تقرير (١١٠ شركة × ٤ سنوات مالية). كذلك يتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن شركات المراجعة بالعينة يمكن تبويبها طبقاً لطبيعة شركة المراجعة إلى ثلاث أنواع. حيث بلغ عدد شركات المراجعة، والتي تمثل شريكاً لإحدى شركات المراجعة الكبرى BIG-4، أربع شركات بنسبة (١٤ %) من إجمالي شركات العينة، بينما بلغ عدد شركات المراجعة، والتي تمثل شريكاً لإحدى شركات المراجعة الأجنبية، شركة واحدة بنسبة (٤ %) من إجمالي شركات العينة، كما بلغ عدد شركات المراجعة المحلية (٢٣) شركة بنسبة (٨٢ %) من إجمالي شركات العينة. كما يتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن إجمالي عدد شركات المراجعة بالعينة والتي تتبنى استراتيجية التخصص الصناعي يبلغ عشر شركات فقط (وهو ما يعادل ٣٥,٧ % من إجمالي شركات المراجعة بالعينة)، والتي تم تحديدها بناءً على المقياس المستخدم في البحث والذي سيتم تناوله بالتفصيل في الجزء التالي من الدراسة الميدانية. حيث تتبنى استراتيجية التخصص الصناعي شركات المراجعة الأربعة الكبرى BIG-4 بنسبة (٤٠ %) من إجمالي شركات المراجعة المتخصصة بالعينة، وكذلك تتبنى استراتيجية التخصص الصناعي شركة مراجعة أجنبية واحدة بنسبة (١٠ %) من إجمالي شركات المراجعة بالعينة، بينما بلغ عدد شركات المراجعة المحلية التي تتبنى استراتيجية التخصص الصناعي عدد (٥) شركات بنسبة (٥٠ %) من إجمالي شركات المراجعة المتخصصة بالعينة. كذلك يمكن تبويب شركات المراجعة بالعينة طبقاً لعدد تقارير المراجعة الصادرة عنها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. حيث تأتي في المرتبة الأولى تقارير المراجعة الصادرة عن شركات المراجعة الكبرى BIG-4 بعدد (٢٧٥) تقرير بنسبة (٦٣ %) من إجمالي تقارير المراجعة بالعينة، ثم تأتي في المرتبة الثانية شركات المراجعة المحلية بعدد (١٥٥) تقرير بنسبة (٣٥ %) من إجمالي تقارير المراجعة بالعينة، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة تأتي شركات المراجعة الأجنبية بعدد (١٠) تقارير بنسبة (٢ %) من إجمالي تقارير المراجعة بالعينة.

٢/٤ أسلوب جمع بيانات الدراسة الميدانية.

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة الميدانية، لتنفيذ الاختبارات الإحصائية لفروض البحث، على التقارير المالية السنوية متضمنة تقرير المراجعة لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، بالإضافة إلى البيانات المتوافرة على الموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودي "تداول".

٣/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية.

اعتمد الباحث في تنفيذ الاختبارات الإحصائية والتحقق من قبول أو رفض فروض البحث على كل من نموذج الانحدار المتدرج Stepwise Regression، واسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد One-way ANOVA ومقياس ارتباط بيرسون Pearson Correlation.

^٣ حيث بلغ إجمالي شركات المراجعة المسجلة لدى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في ٢٠١٧/١٠/١: ١٧٩ شركة مراجعة (socpa.org.sa).

٤/٤ تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية.

يهدف البحث إلى توفير أدلة ميدانية للعلاقة بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة وأتباع المراجعة الإضافية لعملائها وأثر هذه العلاقة على كل من مخاطر بيئة أعمال المراجعة وجودة خدمات المراجعة وكفاءة الأسواق المالية. ولتحقيق الاختبار الميداني لفروض الإطار المقترح بالشكل السابق رقم (١)، قام الباحث بتصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية على ثلاث خطوات. حيث تضمنت الخطوة الأولى قياس التخصص الصناعي لشركات المراجعة على مستوى الصناعات السبع والواردة بالجدول السابق رقم (١). بينما تهدف الخطوة الثانية إلى اختبار نوع وطبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتباع المراجعة الإضافية للقوائم المالية. كما تهدف الخطوة الثالثة إلى اختبار نوع وطبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة ونتائج ارتباطات المراجعة متضمنة كل من مخاطر بيئة أعمال المراجعة وجودة خدمات المراجعة وكفاءة الأسواق المالية.

١/٤/٤ قياس التخصص الصناعي لشركات المراجعة.

يتطلب الاختبار الميداني لفروض البحث ضرورة توفير مؤشر أو مقياس لتبويب شركات المراجعة بالعينة إلى مجموعة من شركات المراجعة المتخصصة بصناعة معينة من الصناعات الواردة بالجدول السابق رقم (١) ومجموعة أخرى من شركات المراجعة غير المتخصصة بها. ولكن التخصص الصناعي للمراجع لا يمكن ملاحظته بصورة مباشرة، لهذا أفرزت أدبيات المراجعة مجموعة من المؤشرات Proxies التي يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين شركات المراجعة المتخصصة وغير المتخصصة. حيث اعتمد الباحثون بأدبيات المراجعة على مدخلين رئيسيين لقياس التخصص الصناعي لشركات المراجعة وهما مدخل الحصة السوقية Market Share Approach ومدخل محفظة أتباع شركة المراجعة Auditor Portfolio Shares Approach. حيث يعتمد مدخل الحصة السوقية في التمييز بين شركات المراجعة المتخصصة وغير المتخصصة بصناعة معينة على الحصة السوقية التي تستحوذ عليها كل منها، في صورة ارتباطات مراجعة، داخل هذه الصناعة. بحيث تتمثل الحصة السوقية لشركة المراجعة بصناعة معينة في إجمالي الأتباع التي تحصل عليها شركة المراجعة من جميع عملائها بهذه الصناعة منسوبة إلى مجموع أتباع المراجعة لكل شركات المراجعة بهذه الصناعة. ولكن نظراً لعدم وجود إلزام بنشر قيمة أتباع المراجعة في بعض البلدان مثل مصر والسعودية وأمريكا، فقد اتجه مجموعة من الباحثين إلى البحث عن مؤشرات لأتباع المراجعة منها على سبيل المثال عدد عملاء شركة المراجعة، وحجم أصول عملاء شركة المراجعة. (Krishnan, 2003; Balsam et al, 2003; Dunn and Mayhew, 2004; Defond, et. al, 2000). ويعتبر نموذج Krishnan من النماذج الأكثر استخداماً في هذا الصدد، والذي يعتمد على مبيعات عملاء شركة المراجعة بصناعة معينة، كبديل لأتباع المراجعة، عند حساب الحصة السوقية لها بهذه الصناعة، ومن ثم يتم صياغة نموذج حساب الحصة السوقية لشركة المراجعة بصناعة معينة كما يلي: -

$$IMS_{ik} = \frac{\sum_{j=1}^{J_{jk}} SALES_{ijk}}{\sum_{i=1}^{I_k} \sum_{j=1}^{J_{ik}} SALES_{ijk}} \quad (1)$$

IMS_{ik} : يعبر عن النصيب السوقي لشركة المراجعة (i) بالصناعة (k) ، حيث تأخذ (i) الأرقام من (١) إلى (٢٨) ، بينما تأخذ (k) الأرقام من (١) إلى (٧).

يعبر عن مجموع مبيعات العملاء (j) لشركة المراجعة (i) بالصناعة (k) :

$$\sum_{j=1}^{J_k} SALES_{ijk}$$

يعبر عن مجموع مبيعات الشركات محل المراجعة (j) في الصناعة (k) لكل شركات المراجعة (i) :

$$\sum_{i=1}^{I_k} \sum_{j=1}^{J_k} SALES_{ijk}$$

بينما يعتمد مدخل محفظة اتعاب شركة المراجعة، في التمييز بين شركات المراجعة المتخصصة وغير المتخصصة بصناعة معينة، على التوزيع النسبي لأتعاب خدمات المراجعة بين الصناعات المختلفة. حيث تعكس الحصة الأكبر في تلك المحفظة مجال تخصص شركة المراجعة بصناعة معينة، بمعنى اعتبار شركة المراجعة متخصصة بصناعة معينة إذا كانت أتعاب المراجعة من عملائها بهذه الصناعة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي أتعاب المراجعة لعملائها من كل الصناعات. ويعتبر أيضا نموذج Krishnan من أكثر النماذج استخدامًا في هذا الصدد، والذي يعتمد على مبيعات عملاء شركة المراجعة بصناعة معينة كمؤشر لأتعاب المراجعة، ومن ثم يتم اعداد محفظة أتعاب شركة المراجعة طبقًا للنموذج التالي:

$$PS_{ik} = \frac{\sum_{j=1}^{J_k} SALES_{ijk}}{\sum_{k=1}^K \sum_{j=1}^{J_k} SALES_{ijk}} \quad (2)$$

PS_{ik} : يعبر عن النصيب السوقي لشركة المراجعة (i) بالصناعة (k). حيث تأخذ (i) الأرقام من (١) إلى

(٢٨) ، بينما تأخذ (k) الأرقام من (١) إلى (٧).

يعبر عن مجموع مبيعات كل العملاء (j) لشركة المراجعة (i) بالصناعة (k).

$$\sum_{j=1}^{J_k} SALES_{ijk}$$

يعبر عن مجموع مبيعات كل العملاء (j) لشركة المراجعة (i) من جميع الصناعات.

$$\sum_{k=1}^K \sum_{j=1}^{J_k} SALES_{ijk}$$

ولكن عند إتباع المدخل الأول أو المدخل الثاني، تظل المشكلة القائمة وهي كيفية التمييز بين شركات المراجعة المتخصصة وغير المتخصصة بصناعة معينة. فعلى سبيل المثال إذا تم الاعتماد على مدخل الحصص السوقية فما هو مقدار الحصة السوقية الذي يساعد الباحث للفصل بين شركات المراجعة المتخصصة وغير المتخصصة بصناعة معينة. في هذا الصدد يوجد شبه اتفاق بين الباحثين على أن الحصة السوقية الملائمة للفصل بين شركات المراجعة المتخصصة وغير المتخصصة بصناعة معينة، تتراوح ما بين ١٠% إلى ٢٠%. (الديسطنى، ٢٠١١؛ لبيب، ٢٠٠٥؛ متولي، ٢٠٠٦؛ محمد، ٢٠١٣؛ Krishnan, 2003).

ولقد اعتمد الباحث على المدخل الأول في تبويب شركات المراجعة بالعينة ما بين شركات مراجعة متخصصة بصناعة معينة وأخرى غير متخصصة، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، بالإضافة إلى اعتبار نسبة ٢٠% حد فاصل بين كلا المجموعتين من الشركات. بمعنى ان شركة المراجعة تعتبر متخصصة بصناعة معينة، من الصناعات السبع الواردة بالجدول السابق رقم (١)، إذا كانت الحصة السوقية لها، طبقًا للمعادلة رقم (١)، أكبر من أو تساوى ٢٠% وبخلاف ذلك تعتبر شركة المراجعة غير متخصصة. ويوضح الجدول التالي رقم (٣) ملخص نتائج تبويب شركات المراجعة طبقًا للصناعات المتخصصة بها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة والواردة بالجدول رقم (١) بملاحق البحث.

شركات المراجعة المتخصصة	القطاع الصناعي
١- كيه بي ام جي KPMG	١. إدارة وتطوير العقارات
	٢. المواد الأساسية
	٣. السلع الرأسمالية
	٤. إنتاج الأغذية و السلع طويلة الاجل
	٥. تجزئة اغذية وخدمات استهلاكية و سلع كمالية
	٦. الطاقة و المرافق العامة و الرعاية الصحية
	٧. الاتصالات و النقل
٢- برايس ووتر هاوس كوبرز PWC	١. إدارة وتطوير العقارات
	٢. المواد الأساسية
	٣. السلع الرأسمالية
	٤. إنتاج الأغذية و السلع طويلة الاجل
	٥. تجزئة اغذية وخدمات استهلاكية و سلع كمالية
	٦. الطاقة و المرافق العامة و الرعاية الصحية
	٧. الاتصالات و النقل
٣- ديلويت توش توهاماتسو Deloitte	١. إدارة وتطوير العقارات
	٢. تجزئة اغذية وخدمات استهلاكية و سلع كمالية
	٣. الاتصالات و النقل
٤- ارنست ويونغ EY	١. إدارة وتطوير العقارات
	٢. المواد الأساسية
	٣. الاتصالات و النقل
٥- محمد العمري	١. السلع الرأسمالية
	٢. إنتاج الأغذية و السلع طويلة الاجل
٦- كرو هورواث Crowe Horwath	١. السلع الرأسمالية
	١. الطاقة و المرافق العامة و الرعاية الصحية
٧- البسام و النمر	١. السلع الرأسمالية
٨- الدار	١. إدارة وتطوير العقارات
٩- الخراشي	١. إدارة وتطوير العقارات
١٠- المحاسبون المتحدون	١. إدارة وتطوير العقارات

جدول رقم (٣): يوضح ملخص تبويب شركات المراجعة بالعينة طبقاً للصناعات المتخصصة بها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن عدد شركات المراجعة التي تتبنى استراتيجية التخصص الصناعي يبلغ (١٠) شركات بنسبة (٣٥,٧٤ %) من إجمالي شركات العينة وقدرها (٢٨) شركة. مع مراعاة أن عدد شركات المراجعة المتخصصة من شركات المراجعة الكبرى BIG-4 يبلغ (٤) شركات بنسبة (٤٠ %) من إجمالي شركات المراجعة التي تتبنى استراتيجية التخصص الصناعي بالعينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. حيث تأتي في المرتبة الأولى كل من شركة KPMG وشركة PWC والتي تتبنى كل منها استراتيجية التخصص الصناعي على مستوى الصناعات السبعة الواردة بالجدول السابق رقم (١)، وفي المرتبة الثانية تأتي شركة ديلويت توش توهاماتسو و Deloitte والتي يتخصص المراجعون المنتسبون إليها في ثلاثة صناعات فقط وهي صناعة إدارة وتطوير العقارات ، صناعة تجزئة الأغذية وخدمات استهلاكية و سلع كمالية ، وصناعة الاتصالات و النقل ، كما يتخصص المراجعون المنتسبون إلى شركة ارنست ويونغ EY في ثلاث صناعات فقط وهي صناعة إدارة وتطوير العقارات ، صناعة المواد الأساسية ، و صناعة الاتصالات و النقل . ثم يأتي في المرتبة الثالثة شركة محمد العمري، حيث يتخصص المراجعون المنتسبون إليها في صناعيتين فقط وهما صناعة السلع الرأسمالية وصناعة إنتاج الأغذية والسلع طويلة الاجل. وفي المرتبة الرابعة والأخيرة تأتي كل من، شركة كرو هورواث Crowe Horwath و البسام والنمر

والدار والخراشي والمحاسبون المتحدون، حيث يتخصص كل منها في قطاع صناعي واحد فقط من القطاعات الصناعية السبع والواردة بالجدول السابق رقم (١).
ولكن هل توجد فروق معنوية في الحصص السوقية لشركات المراجعة بالعينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة؟ . للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد One-way ANOVA للتحقق من مدى معنوية الفروق في الحصص السوقية بين شركات المراجعة على مستوى الصناعات السبع للعينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. وذلك من خلال قياس وإدخال بيانات المتغيرات التالية في برنامج SPSS:

Xijt : يعبر عن الحصة السوقية، مقاسة بالمعادلة السابقة رقم (١)، لشركة المراجعة "i" بالصناعة "j" في نهاية الفترة المالية محل المراجعة "t". حيث تأخذ (i) الأرقام من (١) إلى (٢٨)، بينما تأخذ (j) الأرقام من (١) إلى (٧).

Yj : يعبر عن رقم الصناعة الواردة بالجدول السابق رقم (١)، حيث تأخذ "j" الأرقام من (١) إلى (٧)

ويعرض الجدول التالي نتائج تطبيق أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد على الحصص السوقية لشركات المراجعة بالصناعات السبع خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

ANOVA					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.483	6	.081	3.394	.003
Within Groups	10.278	433	.024		
Total	10.761	439			

جدول رقم (٤) يوضح نتائج تطبيق أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار معنوية الفروق في الحصص السوقية بين شركات المراجعة بالصناعات السبع خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

ويتضح من تحليل النتائج الإحصائية لأسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد، والواردة بالجدول السابق رقم (٤)، انخفاض مستوى المعنوية (٠.٠٣) عن ٥%، وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، مما يقدم دليلاً ميدانياً على وجود فروق معنوية في الحصص السوقية بين شركات المراجعة المتخصصة وغير المتخصصة بالصناعات السبع خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. وبالأخذ في الاعتبار النتائج الواردة بكل من الجدول السابق رقم (٣) و الجدول السابق رقم (٤) ، يمكن القول بأن تبني استراتيجية التخصص الصناعي لا يقتصر فقط على شركات المراجعة الكبرى BIG-4 ، وإنما تتبع أيضاً نفس الاستراتيجيات شركات المراجعة المحلية ، مما يقدم دليلاً ميدانياً على أن شركات المراجعة الكبرى BIG-4 من الصعب استخدامها كمؤشر Proxy للتخصص الصناعي كما تم إتباعه في بعض الدراسات بأدبيات المراجعة، وهذا يفسر ولو بصورة جزئية السبب في وجود تعارض في نتائج الدراسات الميدانية المرتبطة بدراسة العلاقة بين اتعاب المراجعة الإضافية و التخصص الصناعي في المراجعة، والتي سبق الإشارة إليها عند عرض و تحليل نتائج الدراسات السابقة للبحث.

٢/٤/٤ التخصص الصناعي وأتعاب المراجعة الإضافية.

أفرزت أدبيات المراجعة العديد من العوامل التي تؤثر في قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات، والتي يمكن تبويبها في مجموعتين من العوامل. حيث ترتبط المجموعة الأولى منها بخصائص الشركة محل المراجعة مثل حجم وتعقد أنشطة وعمليات الشركة، بينما ترتبط المجموعة الثانية بخصائص عملية المراجعة مثل حجم شركة المراجعة وعدد المراجعين المشاركين بعملية المراجعة. ولكن هل يمثل التخصص الصناعي لشركة المراجعة أحد هذه العوامل؟. وللإجابة الميدانية على هذا التساؤل قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتدرج للتحقق ميدانياً من

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتعاب المراجعة الإضافية للشركات بالصناعات السبع للعينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وذلك بالأخذ في الاعتبار أن يتضمن نموذج البحث أتعاب المراجعة الإضافية كمتغير تابع، و التخصص الصناعي لشركات المراجعة كمتغير مستقل، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الرقابية المرتبطة بخصائص كل من عملية المراجعة و الشركة محل المراجعة، وذلك بهدف استبعاد أثر العوامل الأخرى، بخلاف التخصص الصناعي، والمؤثرة في قيمة أتعاب المراجعة. ومن ثم يمكن التعبير عن متغيرات نموذج البحث وطريقة قياس كل منها كما بالجدول التالي:-

طريقة القياس	البديل او المؤشر Proxy	متغيرات النموذج	
		اسم المتغير	نوع المتغير
عدد الأيام منذ نهاية الفترة المالية للشركة محل المراجعة وحتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة.	فترة إصدار تقرير المراجعة	أتعاب عملية المراجعة	متغير تابع
طبقاً لمدخل الحصة السوقية والمعبر عنه بالمعادلة السابقة رقم (١)	الحصة السوقية لشركة المراجعة في صناعة معينة	التخصص الصناعي لشركة المراجعة	متغير مستقل
مدى تبعية شركة المراجعة إلى إحدى شركات المراجعة الكبرى BIG-4 من عدمه.	حجم شركة المراجعة	خصائص عملية المراجعة	متغير رقابي
عدد المراجعين المصدقين على تقرير المراجعة للشركة محل المراجعة	عدد شركات المراجعة المشتركة بارتباط المراجعة		متغير رقابي
عدد سنوات ارتباط شركة المراجعة بالشركة محل المراجعة في بداية الفترة محل المراجعة	طول فترة الارتباط مع الشركة محل المراجعة		متغير رقابي
طبقاً للمعيارين الدوليين رقم (٧٠٠)، (٧٠٥).	نوع تقرير المراجعة		متغير رقابي
جودة الأرباح المحاسبية، باستخدام نموذج Jones's المعدل والمعبر عنه بالمعادلة التالية رقم (٣)	جودة القوائم المالية محل المراجعة		متغير رقابي
إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة محل المراجعة	حجم الشركة محل المراجعة	خصائص الشركة محل المراجعة	متغير رقابي
عدد قطاعات الشركة محل المراجعة	مستوى تعقد أنشطة و عمليات الشركة محل المراجعة		متغير رقابي
عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة	المركز المالي للشركة محل المراجعة		متغير رقابي
نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة			
نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة			

جدول رقم (٦) : يوضح متغيرات نموذج البحث وطريقة قياس كل منها

ومما هو جدير بالذكر أن قيم المتغيرات الواردة بالجدول السابق رقم (٦) تتوافر بالقوائم المالية لشركات العينة، فيما عدا جودة الأرباح المحاسبية. حيث أفرزت أدبيات المحاسبة المالية العديد من النماذج لقياس ظاهرة إدارة الأرباح بالقوائم المالية للشركات، ومن أكثر هذه النماذج شيوعاً واستخداماً بأدبيات المحاسبة المالية، النماذج التي اعتمدت في تطويرها على مفهوم الاستحقاق المحاسبي، منها على سبيل المثال نموذج كل من Liberty, 1986, DeAngelo, 1986, Healy, 1985; Jones, 1991; Kang and Siveramakrishnan, 1991; and Zimmerman, 1996; (أبو الخير، ١٩٩٧).

وسوف يعتمد الباحث على نموذج Jones المعدل، في تقدير قيمة الاستحقاق الاختياري، وهو الجزء غير المفسر من التغييرات في الإيرادات وحسابات العملاء والعقارات والآلات والمعدات (بواقى نموذج الانحدار للاستحقاق الإجمالي)، كمقياس لجودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات العينة. حيث تم صياغة نموذج Jones المعدل (Kothari, et al., 2005) كما يلي:-

$$TACt / At-I = \beta1 (1 / At-I) + \beta2 (\Delta Ret - \Delta Art) / At-I + \beta3 (PPE t / At-1) + \varepsilon \quad (3)$$

TACt : تعبر عن قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلى في نهاية الفترة المالية (t)

At-I : تعبر عن إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية (t-1)

ΔRet : تعبر عن التغيير في إيرادات المبيعات خلال الفترة المالية (t)

ΔArt : تعبر عن التغيير في أرصدة حسابات العملاء خلال الفترة المالية (t)

PPE_t : تعبر عن قيمة العقارات والآلات والمعدات في نهاية الفترة المالية (t)

$\beta_1:\beta_3$: معاملات نموذج الانحدار المتعدد

ε : بواقي نموذج الانحدار المتعدد

ومما هو جدير بالذكر أن قيم متغيرات المعادلة السابقة رقم (٣) تتوافر بالقوائم المالية لشركات العينة، فيما عدا قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي (بشقيه الاختياري وغير الاختياري) والمعبر عنه بالرمز (TAC_t) لكل شركة من شركات العينة في نهاية كل فترة المالية. وفي هذا الصدد أفرزت أدبيات المحاسبة المالية مدخلين لقياس قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي، وهما مدخل الميزانية ومدخل قائمة الدخل. وطبقا لمدخل الميزانية يتم قياس قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي (رضوان، ٢٠١٣) كما يلي: -

الاستحقاق المحاسبي الكلي =
التغير في الأصول المتداولة - التغير في الالتزامات المتداولة - التغير في النقدية + التغير في الديون المتضمنة في
الالتزامات المتداولة - مصروف الإهلاك السنوي

بينما يتم قياس قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي طبقا لمدخل قائمة الدخل بالمعادلة التالية: -

الاستحقاق المحاسبي الكلي =
صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية - صافي التدفق النقدي التشغيلي

ولقد اعتمد الباحث على نموذج Jones المعدل، كما بالمعادلة السابقة رقم (٣)، لقياس قيمة الاستحقاق الاختياري وذلك بإتباع الخطوات التالية: -

١. تطبيق المعادلة رقم (٣) على مستوى كل صناعة من الصناعات السبع الواردة بالجدول السابق رقم (١) وذلك بهدف تقدير معاملات نموذج الانحدار المتعدد ($\beta_1, \beta_2, \beta_3$)
 ٢. استخدام قيم معاملات نموذج الانحدار المتعدد ($\beta_1, \beta_2, \beta_3$) في تقدير الاستحقاق المحاسبي غير الاختياري السنوي والمتوقع على مستوى القوائم المالية الخاصة بكل شركة من شركات العينة وعلى مستوى كل صناعة من الصناعات السبع الواردة بالجدول السابق رقم (١).
 ٣. استخدام مدخل قائمة الدخل في حساب الاستحقاق المحاسبي السنوي الكلي على مستوى القوائم المالية والخاصة بكل شركة من شركات العينة على مستوى كل صناعة من الصناعات السبع الواردة بالجدول السابق رقم (١).
 ٤. وبناءً على مقارنة نتائج الخطوة رقم (٢) بنتائج الخطوة رقم (٣) يتم تقدير الاستحقاق الاختياري السنوي على مستوى القوائم المالية والخاصة بكل شركة من شركات العينة على مستوى كل صناعة من الصناعات السبع الواردة بالجدول السابق رقم (١).
- ومن ثم قام الباحث بصياغة نموذج البحث لاختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة وأتاعاب المراجعة الإضافية، كما يلي: -

$$Y_{jikp} = \beta_0 + \beta_1 X_1 jikp + \beta_2 X_2 jikp + \beta_3 X_3 jikp + \beta_4 X_4 jikp + \beta_5 X_5 jikp + \beta_6 X_6 ikjp + \beta_7 X_7 ijkp + \beta_8 X_8 ijkp + \beta_9 X_9 ijkp + \beta_{10} X_{10} ijkp + \beta_{11} X_{11} ijkp + \varepsilon \quad (٤)$$

Y_{jikp} : يعبر عن طول فترة إصدار تقرير المراجعة، كمؤشر Proxy لقيمة أتاعاب شركة المراجعة (j) من العميل (i) بالصناعة (k) والخاصة بالفترة المالية محل المراجعة (p). بحيث تم قياس طول فترة إصدار تقرير المراجعة بعدد الأيام منذ نهاية الفترة المالية للشركة محل المراجعة حتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة. وبحيث تأخذ (j) الأرقام من (١) إلى (٢٨)، بينما تأخذ (k) الأرقام من (١) إلى (٧).

X1 jikp : يعبر عن التخصص الصناعي لشركة المراجعة (j) المرتبطة بمراجعة القوائم المالية للعميل (i) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p). بحيث تأخذ شركة المراجعة رقم " ١ " إذا كانت متخصصة بصناعة العميل (i) والتي تمثل إحدى الصناعات السبع الواردة بالجدول السابق رقم (١) ، وتأخذ "صفر" بخلاف ذلك.

X2 jikp : يعبر عن حجم شركة المراجعة (j) المرتبطة بمراجعة القوائم المالية للعميل (i) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p) ، بحيث تأخذ شركة المراجعة رقم " ٣ " إذا كانت تنتمي إلى إحدى شركات المراجعة الكبرى BIG-4، ورقم " ٢ " إذا كانت تنتمي إلى إحدى شركات المراجعة الأجنبية ، وإعطاء شركة المراجعة رقم " ١ " إذا كانت تمثل إحدى شركات المراجعة المحلية.

X3 jikp : يعبر عن عدد شركات المراجعة (j) التي ترتبط بمراجعة القوائم المالية للعميل (i) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p). بحيث يأخذ هذا المتغير رقم " ١ " إذا كان ارتباط عملية المراجعة يتضمن مشاركة أكثر من مراجع في مراجعة القوائم المالية، ويأخذ "صفر" بخلاف ذلك.

X4 jikp : يعبر عن طول فترة ارتباط شركة المراجعة (j) بمراجعة القوائم المالية للعميل (i) بالصناعة (k) ، معبرا عنها بعدد السنوات السابقة للفترة المالية محل المراجعة (p) .

X5 jikp : يعبر عن نوع رأي المراجع (j) عن القوائم المالية للعميل (i) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p). بحيث يأخذ رأي المراجع رقم " ١ " إذا كان يمثل رأي نظيف ، ويأخذ "صفر" بخلاف ما سبق.

X6 ikjp : يعبر عن مقدار الاستحقاق الاختياري، كمقياس لجودة صافي الربح بالقوائم المالية للعميل (i) بالصناعة (k) والمرتبطة بشركة المراجعة (j) عن الفترة المالية محل المراجعة (p). بحيث تم قياس مقدار الاستحقاق الاختياري باستخدام نموذج Jones المعدل (طبقا للمعادلة السابقة رقم (٣)).

X7 ijkp : يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول العميل (i) المرتبطة بشركة المراجعة (j) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p).

X8 ijkp : يعبر عن عدد قطاعات العميل (i) المرتبطة بشركة المراجعة (j) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p).

X9 ijkp : يعبر عن عدد الشركات التابعة للعميل (i) المرتبطة بشركة المراجعة (j) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p).

X10 ijkp : يعبر عن نسبة إجمالي التزامات إلى إجمالي أصول العميل (i) المرتبطة بشركة المراجعة (j) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p).

X11 ijkp : يعبر عن نسبة إجمالي الأصول المتداولة الى إجمالي أصول العميل (i) المرتبطة بشركة المراجعة (j) بالصناعة (k) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p).

$\beta 0$: يعبر عن المقدار الثابت لنموذج الانحدار المتعدد

$\beta 1:\beta 11$: يعبر عن معاملات نموذج الانحدار المتعدد

ε : يعبر عن بواقي نموذج الانحدار المتعدد

ويعرض الجدول التالي ملخص نتائج تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتدرج، لاختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتعباب المراجعة الإضافية، والواردة بالجدول رقم (٢) بملاحق البحث.

النتائج الاحصائية للمتغيرات محل اهتمام الدراسة الميدانية		قيمة المعنوية P. Value	قيمة معامل الانحدار (B)	نوع المتغير	المتغير أو المتغيرات التفسيرية للنموذج	معامل التحديد (R^2)	قيمة معامل الارتباط المتعدد (R)	معنوية نموذج الانحدار P. Value	بيان الصناعة
نوع العلاقة	طبيعة العلاقة								
معنوية	طردية	٠,٠٠٢	٢٦,٩	مستقل	التخصص الصناعي لشركة المراجعة	٠,٢٦	٠,٥١	٠,٠٠٢	إدارة وتطوير العقارات
معنوية	طردية	٠,٠١٢	٤٣,٦	مستقل	التخصص الصناعي لشركة المراجعة	٠,٥٦٧	٠,٣٢١	٠,٠٠٤	الاتصالات والنقل
معنوية	طردية	٠,٠٠٤	٨,٨١٦	مستقل	التخصص الصناعي لشركة المراجعة	٠,٠٩٦	٠,٣١٠	٠,٠٤٠	الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية
معنوية	طردية	٠,٠٠٣	٤,٦٣٩	مستقل	التخصص الصناعي لشركة المراجعة				المواد الأساسية
معنوية	طردية	٠,٠٠١	٢,٠٤٧	رقابي	عدد قطاعات الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية	٠,١٩٧	٠,٤٤٤	٠,٠٠٠	
معنوية	طردية	٠,٠٠١	١٨,٠٧٨	رقابي	نسبة إجمالي الالتزامات الى أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة				
معنوية	طردية	٠,٠٠١	٠,٧٦	رقابي	عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية	٠,١٧٨	٠,٤٢٢	٠,٠١٠	السلع الرأسمالية
معنوية	طردية	٠,٠٠٠	٠,٧٧٩	رقابي	عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية	٠,٧٥٢	٠,٨٦٧	٠,٠٠٠	إنتاج الأغذية والسلع طويلة الأجل
معنوية	طردية	٠,٠١٢	١,٣٣٤	رقابي	اللوائح الطبيعية لإجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية				تجزئة أغذية وخدمات استهلاكية والسلع الكمالية
معنوية	طردية	٠,٠٣٣	١,١٢١	رقابي	عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية	٠,١٩٠	٠,٤٣٦	٠,٠١٠	

جدول رقم (٦): يوضح ملخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتدرج لاختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة و أتعاب المراجعة الإضافية ، على مستوى كل صناعة من الصناعات السبع بالعينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. يتضح من تحليل النتائج الإحصائية بالجدول السابق رقم (٦) معنوية نموذج الانحدار المتدرج للصناعات السبع بالعينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة حيث جاءت قيمة P. Value لأي منها أقل من ٥%، وإن اختلفت فيما بينها من حيث نوع المتغيرات التفسيرية للنموذج بكل صناعة على حدة. ومن ثم يمكن تقسيم الصناعات بالعينة، من حيث طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة و أتعاب المراجعة الإضافية، إلى مجموعة من الصناعات أفرزت أدلة ميدانية تؤيد وجود هذه العلاقة وأخرى لا تؤيدها. وذلك على النحو التالي: -

١/٢/٤/٤ صناعات أفرزت أدلة ميدانية تؤيد وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تخصص شركة المراجعة في قطاع صناعي معين و أتعاب المراجعة الإضافية.

يتضح من تحليل النتائج الاحصائية بالجدول السابق رقم (٦) معنوية P. Value نموذج الانحدار لصناعة إدارة وتطوير العقارات (٠,٠٠٢). وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة R-square للنموذج والتي تشير إلى أن نسبة (٢٦,٩) من التغير في المتغير التابع ترجع إلى التغير في المتغير المستقل للنموذج وهو التخصص الصناعي لشركة المراجعة، وكذلك قيمة معامل الارتباط المتعدد للنموذج (٠,٥١). بين المتغير التابع والمتغير المستقل للنموذج وهو التخصص الصناعي لشركة المراجعة في صناعة إدارة وتطوير العقارات و أتعاب المراجعة الإضافية لعملائها بتلك الصناعة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وقيمة المعنوية P. Value للتخصص الصناعي لشركات المراجعة بالنموذج (٢٦,٩)، (٠,٠٠٢). على التوالي. كما بلغت قيمة المعنوية P. Value لنموذج الانحدار لصناعة الاتصالات والنقل (٠,٠٠٤). وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة R-

square للنموذج والتي تشير إلى أن نسبة (٥٦٧) من التغير في المتغير التابع ترجع إلى التغير في المتغير المستقل للنموذج وهو التخصص الصناعي لشركة المراجعة، وكذلك قيمة معامل الارتباط المتعدد للنموذج (٣٢١). بين المتغير التابع والمتغير المستقل للنموذج وهو التخصص الصناعي لشركة المراجعة. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تخصص شركة المراجعة في صناعة الاتصالات والنقل وألعاب المراجعة الإضافية لعملائها بتلك الصناعة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وقيمة المعنوية P. Value للتخصص الصناعي لشركات المراجعة بالنموذج (٤٣,٦)، (٠,١٢) على التوالي. كذلك بلغت قيمة المعنوية P. Value لنموذج الانحدار لصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية (٠,٤٠) وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة R-square للنموذج والتي تشير إلى أن نسبة (٠,٩٦) من التغير في المتغير التابع ترجع إلى التغير في المتغير المستقل للنموذج وهو التخصص الصناعي لشركة المراجعة، وكذلك قيمة معامل الارتباط المتعدد (٣١). بين المتغير التابع والمتغير المستقل للنموذج وهو التخصص الصناعي لشركة المراجعة. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تخصص شركة المراجعة في صناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية وألعاب المراجعة الإضافية لعملائها بتلك الصناعة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وقيمة المعنوية P. Value للتخصص الصناعي لشركات المراجعة بالنموذج (٨,٨١٦)، (٠,٤٠) على التوالي. كما بلغت قيمة المعنوية P. Value لنموذج الانحدار لصناعة المواد الأساسية (٠,٠٠) وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة R-square للنموذج والتي تشير إلى أن نسبة (٠,١٩٧) من التغير في المتغير التابع ترجع إلى التغير في المتغير المستقل للنموذج وهو التخصص الصناعي لشركة المراجعة، وكذلك قيمة معامل الارتباط المتعدد للنموذج (٤٤٤). بين المتغير التابع وكل من التخصص الصناعي لشركة المراجعة وعدد قطاعات الشركة محل المراجعة، ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة كمتغيرات تفسيرية للنموذج. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تخصص شركة المراجعة في صناعة المواد الأساسية وألعاب المراجعة الإضافية لعملائها بتلك الصناعة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وقيمة المعنوية P. Value للتخصص الصناعي لشركات المراجعة بالنموذج (٤,٦٣٩)، (٠,٣) على التوالي. كما توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين ألعاب المراجعة الإضافية وعدد قطاعات الشركة محل المراجعة التي تنتمي إلى صناعة المواد الأساسية، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار (B) وقيمة P. Value لعدد قطاعات الشركة محل المراجعة بالنموذج (٢,٠٤٧)، (٠,٠١) على التوالي. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين ألعاب المراجعة الإضافية ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الشركة التي تنتمي إلى صناعة المواد الأساسية، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار (B) وقيمة P. Value لنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الشركة التي تنتمي إلى صناعة المواد الأساسية بالنموذج (١٨,٠٧٨)، (٠,٠١) على التوالي.

٢/٢/٤/٤ صناعات أفرزت أدلة ميدانية تؤيد عدم وجود علاقة ارتباط بين تخصص شركة المراجعة في قطاع صناعي معين وألعاب المراجعة الإضافية.

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية بالجدول السابق رقم (٦)، معنوية P. Value نموذج الانحدار لصناعة السلع الرأسمالية (٠,١٠) وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة R-square للنموذج والتي تشير إلى أن نسبة (٠,١٨٧) من التغير في المتغير التابع ترجع إلى التغير في المتغير الرقابي للنموذج وهو عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية، وكذلك

قيمة معامل الارتباط المتعدد للنموذج (٤٢٢). بين المتغير التابع والمتغير الرقابي وهو عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين أتعاب المراجعة الإضافية وعدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وقيمة المعنوية P. Value لعدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية بالنموذج (٧٦)، (٠١) على التوالي.

كذلك معنوية P. Value نموذج الانحدار لصناعة إنتاج الأغذية والسلع طويلة الأجل (٠٠٠). وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة R-square للنموذج والتي تشير إلى أن نسبة (٧٥٢). من التغير في المتغير التابع ترجع إلى التغير في المتغير الرقابي للنموذج وهو عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية، وكذلك قيمة معامل الارتباط المتعدد للنموذج (٨٦٧). بين المتغير التابع والمتغير الرقابي وهو عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين أتعاب المراجعة الإضافية وعدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وقيمة المعنوية P. Value لعدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية بالنموذج (٧٧٩)، (٠٠٠) على التوالي.

وايضاً معنوية P. Value نموذج الانحدار لصناعة تجزئة الأغذية والخدمات الاستهلاكية والسلع الكمالية (٠١٠). وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة R-square للنموذج والتي تشير إلى أن نسبة (١٩). من التغير في المتغير التابع ترجع إلى التغير في إجمالي الأصول وعدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية كمتغيرات تفسيرية للنموذج، وكذلك قيمة معامل الارتباط المتعدد للنموذج (٤٣٦). بين المتغير التابع وكل من اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة محل المراجعة، وعدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية كمتغيرات تفسيرية للنموذج. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين أتعاب المراجعة الإضافية واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وقيمة المعنوية P. Value لإجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية بالنموذج (١،٣٣٤)، (٠١٢) على التوالي. كما توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين أتعاب المراجعة الإضافية وعدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وقيمة المعنوية P. Value لعدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية بالنموذج (١،١٢١)، (٠٣٣) على التوالي.

ومن ثم يمكن تلخيص تحليل النتائج الاحصائية بالجدول السابق رقم (٦)، في وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين أتعاب المراجعة الإضافية للقوائم المالية وتخصص شركة المراجعة في أي من الصناعات الأربعة التالية: صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية. في حين لا تتوافر هذه العلاقة في أي من الصناعات الثلاثة التالية: صناعة السلع الرأسمالية، صناعة إنتاج الأغذية والسلع طويلة الأجل وصناعة تجزئة الاغذية والخدمات الاستهلاكية والسلع الكمالية. حيث ترتبط أتعاب المراجعة الإضافية للقوائم المالية للشركات العاملة بأي من هذه الصناعات الثلاثة بكل من عدد الشركات التابعة، إجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية، ونسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية للشركة محل المراجعة. واتساقاً مع نتائج الدراسات السابقة، يقدم

البحث دليلاً ميدانياً على أن تحمل الشركات بأتعاب مراجعة إضافية، لا تتأثر فقط بالتخصص الصناعي لشركة المراجعة، ولكن تتأثر أيضاً ببعض العوامل الأخرى المرتبطة بالشركة محل المراجعة مثل تعقد عمليات وأنشطة وحجم الشركة محل المراجعة ومركزها المالي. ولهذا يتم رفض الفرض الأول للبحث لكل من صناعة إدارة وتطوير العقارات، وصناعة المواد الأساسية وصناعة الاتصالات والنقل، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية، وقبول الفرض الأول لكل من صناعة السلع الرأسمالية، صناعة إنتاج الأغذية والسلع طويلة الأجل، وصناعة تجزئة الاغذية والخدمات الاستهلاكية والسلع الكمالية.

٣/٤/٤ التخصص الصناعي ونتائج ارتباطات المراجعة.

قد تؤدي العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتعاب المراجعة الإضافية، طبقاً للإطار المقترح بالشكل السابق رقم (١)، إلى تحقيق بعض الآثار الإيجابية على نتائج ارتباطات المراجعة والأسواق المالية. وللتحقق من وجود هذه الآثار، استخدم الباحث مقياس ارتباط بيرسون Pearson Correlation لدراسة أثر تبني شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي على ثلاثة نواتج لارتباطات المراجعة وهي مخاطر بيئة أعمال المراجعة وجودة خدمات المراجعة وكفاءة الأسواق المالية. وذلك بالاعتماد على قياس وتحليل النتائج الإحصائية للعلاقة بين المتغيرات الأربعة التالية: -

Y1 jikp : يعبر عن التخصص الصناعي لشركة المراجعة (*j*) والمرتبطة بمراجعة القوائم المالية للشركة محل المراجعة (*i*) بالصناعة (*k*) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (*p*). بحث تأخذ شركة المراجعة رقم " ١ " إذا كانت متخصصة بإحدى الصناعات الأربعة التالية: صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية، وتأخذ " صفر " بخلاف ذلك.

X1 ikjp : يعبر عن مقدار الاستحقاق الاختياري، كمقياس لجودة صافي الربح بالقوائم المالية للشركة محل المراجعة (*i*) بالصناعة (*k*) والمرتبطة مع شركة المراجعة (*j*) في نهاية الفترة المالية (*p*). بحيث تم قياس مقدار الاستحقاق الاختياري باستخدام نموذج Jones المعدل، والوارد بالمعادلة السابقة رقم (٣). كما تأخذ (*k*) الأرقام من (١) إلى (٤) للتعبير عن الصناعات الأربعة التالية: صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية

X2 pik : يعبر عن العائد على الأصول في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (*p*)، كمقياس لتكلفة الوكالة، للشركة محل المراجعة (*i*) بالصناعة (*k*). بحيث تم قياس العائد على الأصول في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (Nobanee, et al., 2017) كما يلي: -

صافي الربح السنوي بعد الزكاة والضرائب / إجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية

بينما تأخذ (*k*) الأرقام من (١) إلى (٤) للتعبير عن الصناعات الأربعة التالية: صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية

X3 ipkj : يعبر عن قيمة مؤشر الإفلاس للشركة محل المراجعة (*i*) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (*p*) بالصناعة (*k*)، كمقياس لمخاطر بيئة أعمال شركة المراجعة (*j*). وذلك بالاعتماد على نموذج Zmijewski Model لحساب قيمة مؤشر الإفلاس لشركات العينة. بحيث تم صياغة نموذج Zmijewski Model (Sembiring, and Sinarti, 2015) كما يلي:

(٥)

$$Y_{ipk} = -4.3 - 4.5 X1_{ipk} + 5.7 X2_{ipk} - 0.004 X3_{ipk}$$

Yipk : يعبر عن قيمة مؤشر الإفلاس للشركة محل المراجعة (i) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p) بالصناعة (k)، حيث تأخذ (k) الرقم من (١) إلى (٤) للتعبير عن الصناعات الأربعة التالية: صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية.

X1 ipk : يعبر عن نسبة صافي الربح السنوي بعد الضرائب الى إجمالي أصول الشركة محل المراجعة (i) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p) بالصناعة (k). حيث تأخذ (k) الرقم من (١) إلى (٤) للتعبير عن الصناعات الأربعة التالية : صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل ، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية

X2 ipk : يعبر عن نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة محل المراجعة (i) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p) بالصناعة (k). حيث تأخذ (k) الرقم من (١) إلى (٤) للتعبير عن الصناعات الأربعة التالية : صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل ، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية

X3 ipk : يعبر عن نسبة الأصول المتداولة الى الخصوم المتداولة للشركة محل المراجعة (i) في نهاية الفترة المالية محل المراجعة (p) بالصناعة (k). حيث تأخذ (k) الرقم من (١) إلى (٤) للتعبير عن الصناعات الأربعة التالية: صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية.

ويعرض الجدول التالي نتائج تطبيق أسلوب معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وقيمة كل من مؤشر الإفلاس والاستحقاق الاختياري والعائد على الأصول لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

Pearson Correlation					
		التخصص الصناعي لشركة المراجعة	قيمة الاستحقاق الاختياري بالقوائم المالية محل المراجعة	قيمة مؤشر الإفلاس للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية	العائد على أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية
التخصص الصناعي لشركة المراجعة	Pearson Correlation	1	-.024	-.047	.113
	Sig. (2-tailed)		.012	.037	.041
	N	276	276	276	276
قيمة الاستحقاق الاختياري بالتقارير المالية محل المراجعة	Pearson Correlation	-.024	1	-.214	.053
	Sig. (2-tailed)	.012		.000	.379
	N	276	276	276	276
قيمة مؤشر الإفلاس للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية	Pearson Correlation	-.047	-.214	1	-.037
	Sig. (2-tailed)	.037	.000		.545
	N	276	276	276	276
العائد على أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية	Pearson Correlation	.113	.053	-.037	1
	Sig. (2-tailed)	.041	.379	.545	
	N	276	276	276	276

جدول رقم (٧): يوضح النتائج الإحصائية لمقياس ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وقيمة كل من مؤشر الإفلاس والاستحقاق الاختياري والعائد على الأصول لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. ويتضح من تحليل النتائج الإحصائية لمقياس ارتباط بيرسون، والواردة بالجدول السابق رقم (٧)، انخفاض مستوى المعنوية (٠.١٢) عن ٥% وقيمة سالبة لمعامل ارتباط بيرسون (-٠.٢٤)، للعلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وقيمة الاستحقاق الاختياري بالقوائم المالية للشركة محل المراجعة، وذلك بمستوى ثقة ٩٥% . مما يقدم دليلاً ميدانياً على وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وقيمة الاستحقاق الاختياري، ومن ثم زيادة جودة الأرباح المحاسبية كمقياس لجودة القوائم المالية لعملائها. مما يعكس وجود علاقة

ارتباط طردية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وجودة خدمات المراجعة، مقاسه بجودة القوائم المالية لعملائها. كذلك يتضح من الجدول السابق رقم (٧)، انخفاض مستوى المعنوية (٠.٣٧) عن ٥% وقيمة سالبه لمعامل ارتباط بيرسون (-٠.٤٧)، للعلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وقيمة مؤشر الإفلاس للشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة، وذلك بمستوى ثقة ٩٥%. مما يقدم دليلاً ميدانياً على وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وقيمة مؤشر الإفلاس للشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة، ومن ثم تمتع الشركات التي يتم مراجعة القوائم المالية لها من قبل شركات مراجعة متخصصة بمركز مالي جيد، مما يشير إلى تجنبها مخاطر التعرض للإفلاس من ناحية و انخفاض التكاليف القضائية المحتملة على شركات المراجعة المتخصصة من ناحية أخرى، ومن ثم انخفاض مخاطر بيئة أعمال المراجعة التي تتعرض لها شركات المراجعة المتخصصة مقارنة بشركات المراجعة غير المتخصصة. كما يتضح من الجدول السابق رقم (٧)، انخفاض مستوى المعنوية (٠.٠٠٠) عن ٥% وقيمة سالبه لمعامل ارتباط بيرسون (-٠.٢١)، وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، للعلاقة بين قيمة مؤشر الإفلاس للشركة ومقدار الاستحقاق الاختياري بالقوائم المالية لشركات العينة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة. ومن ثم وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين مخاطر بيئة أعمال المراجعة، مقاسة بمؤشر الإفلاس، وجودة خدمات المراجعة، مقاسة بجودة الأرباح المحاسبية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. مما يقدم دليلاً ميدانياً على تكامل بعدى مخاطر بيئة أعمال المراجعة وجودة خدمات المراجعة للإطار المقترح، بالشكل السابق رقم (١)، في تفسير أثر العلاقة المشتركة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتعب المراجعة الإضافية على نتائج ارتباطات المراجعة. ومن ثم وجود آثار إيجابية لتبنى شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي على بعدى نتائج ارتباطات المراجعة، ممثله في خفض مخاطر بيئة أعمال المراجعة وتحسين جودة خدمات المراجعة والذي يمثل جانب العرض بسوق خدمات المراجعة، ومن ثم تحفيز شركات المراجعة على تبنى استراتيجية التخصص الصناعي. ولهذا يتم رفض كل من الفرض الثاني والثالث للبحث.

كذلك يتضح من الجدول السابق رقم (٧)، انخفاض مستوى المعنوية (٠.٤١) عن ٥% وقيمة موجبة لمعامل ارتباط بيرسون (٠.١١٣)، للعلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة والعائد على أصول عملائها في نهاية الفترة المالية محل المراجعة، وذلك بمستوى ثقة ٩٥%. مما يقدم دليلاً ميدانياً على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة والعائد على أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة، ومن ثم انخفاض تكلفة الوكالة للشركة التي يتم مراجعة قوائمها المالية من قبل شركات مراجعة متخصصة وذلك مقارنة بشركات المراجعة غير المتخصصة. مما يؤدي إلى زيادة الطلب، من قبل الشركات بصفة عامة والمدرجة منها بسوق الأوراق المالية بصفة خاصة، على خدمات شركات المراجعة المتخصصة، ومن ثم تحسين كفاءة الأسواق المالية. ولهذا يتم رفض الفرض الرابع للبحث.

ويتضح مما سبق أن تبنى شركات المراجعة لاستراتيجية التخصص الصناعي يؤدي إلى خفض مخاطر بيئة أعمال المراجعة التي تتعرض لها شركات المراجعة باعتبارها ممثلة لجانب العرض

^٤ تبلغ قدرة نموذج Zmijewski Model على التنبؤ بإفلاس الشركات نسبة ٩٢%. ويعتمد النموذج على مجموعة من النسب المالية للوصول الى مقياس للأداء والرافعة المالية والسيولة للشركة، ومن ثم يهدف النموذج الى تشخيص الأداء المالي للشركة، ما اذا كانت تتمتع بمركز مالي جيد ام يحتمل ان تتعرض للإفلاس. فإذا كانت قيمة مؤشر الإفلاس سالبة او ذات قيمة موجبة صغيرة فان ذلك يشير الى ان الشركة تتمتع بمركز مالي جيد ومن ثم لن تتعرض للإفلاس، بينما كلما ارتفعت القيمة الموجبة لمؤشر الإفلاس كلما كان ذلك مؤشرا على زيادة احتمال تعرض الشركة للإفلاس (Sembiring, and Sinarti, 2015).

بسوق خدمات المراجعة، بالإضافة إلى تحسين جودة خدمات المراجعة المقدمة لعملائها باعتبارها ممثلة لجانب الطلب بسوق خدمات المراجعة، ومن ثم تحسين جودة الأداء المهني بسوق خدمات المراجعة من ناحية وتحسين كفاءة الأسواق المالية من ناحية أخرى.

٥ النتائج والتوصيات.

تناول البحث دراسة وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي وأتعباب المراجعة الإضافية وأثر هذه العلاقة على نتائج ارتباطات المراجعة. ومن ثم تبلور هدف البحث في الاعتماد على مفهوم نظرية الوكالة في تقديم إطار مقترح للعلاقة بين التخصص الصناعي وأتعباب المراجعة الإضافية، وأثر هذه العلاقة على بعدين رئيسيين لنتائج ارتباطات المراجعة. حيث يتمثل البعد الأول في الحد من مخاطر بيئة أعمال المراجعة، بينما يتمثل البعد الثاني في تحسين كل من جودة خدمات مراجعة القوائم المالية وكفاءة الأسواق المالية. ثم تحقيق الاختبار الميداني للإطار المقترح على الشركات المقيدة بسوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية.

ويمكن تلخيص تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض البحث، في نتيجتين رئيسيتين. حيث تتمثل النتيجة الأولى في وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين أتعباب المراجعة الإضافية للقوائم المالية وتخصص شركة المراجعة في أي من الصناعات الأربعة التالية: صناعة إدارة وتطوير العقارات، صناعة المواد الأساسية، صناعة الاتصالات والنقل، وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية. في حين لا تتوافر هذه العلاقة في أي من الصناعات الثلاثة التالية: صناعة السلع الرأسمالية، صناعة إنتاج الأغذية والسلع طويلة الأجل، وصناعة تجزئة الأغذية والخدمات الاستهلاكية والسلع الكمالية. أما النتيجة الثانية فتتمثل في وجود آثار إيجابية لتبني شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي على نتائج ارتباطات المراجعة، ممثلة في خفض مخاطر بيئة أعمال المراجعة وتحسين جودة خدمات المراجعة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية.

وبناءً على النتائج الميدانية السابقة، يمكن استخلاص النتيجة العامة للبحث في وجود أدلة ميدانية تؤيد وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وأتعباب المراجعة الإضافية، بالإضافة إلى وجود آثار إيجابية لهذه العلاقة على نتائج ارتباطات المراجعة. وفي ضوء الإطار النظري والنتائج الميدانية للبحث، يوصي الباحث بأهمية وجود آليات لتحفيز شركات المراجعة على تبني استراتيجية التخصص الصناعي لما له من آثار إيجابية على الأطراف المتعاملة بكل من سوق خدمات المراجعة والأسواق المالية. منها على سبيل المثال إعداد ونشر دليل لشركات المراجعة ميوبة حسب مجال تخصص كل منها بالصناعات المختلفة، وإلزام الشركات الكبرى بصفة عامة والمدرجة منها بالأسواق المالية بصفة خاصة، على الدخول في ارتباطات مراجعة مع شركات المراجعة المتخصصة فقط. بالإضافة إلى قيام الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المراجعة بإعداد البرامج التدريبية عن دور التخصص الصناعي في تحسين جودة الأداء المهني وتعزيز كفاءة الأسواق المالية. كذلك يمكن للجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المراجعة إعادة النظر في متطلبات ممارسة المهنة بما يتواءم مع مفهوم وأهداف تبني استراتيجية التخصص الصناعي بسوق خدمات المراجعة.

هذا ويقترح الباحث بعض الاتجاهات البحثية المستقبلية المرتبطة بموضوع التخصص الصناعي، منها على سبيل المثال إعادة نفس الدراسة في بيئة أعمال أخرى، دراسة أثر التخصص الصناعي على طول فترة إصدار تقرير المراجعة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة، دراسة مقارنة لأثر التمايز في المنافسة بأسواق خدمات المراجعة على العلاقة بين التخصص الصناعي وجودة مراجعة القوائم المالية.

مراجع البحث

أولاً: - المراجع العربية.

١. أبو الخير، مدثر، ١٩٩٧، " تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي : نموذج مقترح ودراسة ميدانية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، مجلد (٢١)، العدد (٣)، ص ص ٨٢-٥٩.
٢. أبو الخير، مدثر، ٢٠٠٠، " درجة التركيز في سوق خدمات المراجعة دراسة ميدانية وتحليل مقارنة لطبيعة السوق في مصر "، *مجلة التجارة والتمويل*، العدد (١)، ص ص ٣٥-١.
٣. الإبياري هشام، ٢٠٠٨، " التخصص القطاعي لمراقبي الحسابات والطبيعة الاقتصادية لسوق خدمة المراجعة في مصر دراسة ميدانية "، *مجلة التجارة والتمويل*، العدد (٢)، ص ص ٢٦-١.
٤. الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٧، " معيار المراجعة (٢٠٠): الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة طبقاً لمعايير المراجعة"، *المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة*، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٥. -----، ٢٠١٧، " معيار المراجعة (٢١٠): الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، *المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة*، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٦. -----، ٢٠١٧، " معيار المراجعة (٣١٥): التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقديرها من خلال فهم المنشأة وبيئتها"، *المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة*، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٧. -----، ٢٠١٧، " معيار المراجعة (٥٠٠): أدلة المراجعة"، *المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة*، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٨. -----، ٢٠١٧، " معيار المراجعة (٧٠٠): تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، *المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة*، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٩. -----، ٢٠١٧، " معيار المراجعة (٧٠٥): التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المراجع المستقل"، *المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة*، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
١٠. خطاب جمال، ٢٠١٣، " العلاقة التشابكية بين التخصص النوعي للمراجعين وإدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على الأداء السوقي لمنشآت الأعمال"، *الفكر المحاسبي*، مجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٢٩٣-٣٦١.
١١. الديسبي محمد، وآخرون، ٢٠١١، " العلاقة بين التخصص و الجودة في مجال المراجعة :دراسة تطبيقية عن قرار المراجع بشأن استمرار شركات المساهمة المصرية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، مجلد (٣٥)، العدد (٢)، ص ص ٣٣٣-٣٠٩.
١٢. رضوان، أحمد، ٢٠١٣، "أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية "، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، المجلد (٣٧)، العدد (٣)، ص ص : ٤١٩-٣٤٧.
١٣. ريك هانز، وآخرون، ٢٠١٥، " مبادئ المراجعة: مقدمة للمعايير الدولية للمراجعة "، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الطبعة الثالثة.
١٤. سعيد فاطمة، ٢٠١٤، " دور التخصص القطاعي لمراجعة الحسابات على زيادة فعالية جودة المراجعة في منظمات الأعمال الصناعية :دراسة نظرية ميدانية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، العدد (١)، ص ص ٢٢٣-٢٣٧.
١٥. سليمان أسامة، ٢٠١٤، " التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS"، المكتبة الأكاديمية - القاهرة.
١٦. صليب ليلي، ٢٠٠٣، " أثر التخصص الصناعي للمراجع على تقليل خطر المراجعة"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، مجلد (٢٧)، العدد (١)، ص ص ٤١٦-٣٦٨.
١٧. عبد العزيز جعفر، ٢٠١٦، " مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، مجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٥٦-٤٢.

١٨. علي صالح، عبد الرحمن عبد الرحمن، ٢٠١٣، " دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية: بحث عن المصارف السودانية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، مجلد (٢٧)، العدد (٢)، ص ص ١٦٩-٢٠٧.
١٩. عوض أمال، ٢٠٠٦، "قياس أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، مجلد (٣٠)، العدد (١)، ص ص ١٧١-٢٣٧.
٢٠. لبيب خالد، ٢٠٠٥، " دور التخصص الصناعي في تحسين كفاءة عملية الأداء المهني للمراجع الخارجي: دراسة تطبيقية مقارنة"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، مجلد (٤٢)، العدد (١)، ص ص ٨٣-١٨٥.
٢١. متولي احمد، ٢٠٠٦، "، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة دراسة ميدانية - تطبيقية"، *مجلة التجارة والتمويل*، العدد (١)، ص ص ١٦٣-٢٤٦.
٢٢. محمد محمد، ٢٠٠٨، " دور التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في تفعيل قواعد حوكمة الشركات"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، مجلد (٢٢)، العدد (٢)، ص ص ١٩١-٢٤٦.
٢٣. محمد محمد، ٢٠١٣، " أثر استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة أداء عملية المراجعة"، *الفكر المحاسبي*، مجلد (١٧)، العدد (١)، ص ص ٤٠٩-٤٣٦.
٢٤. منصور أشرف، ٢٠٠٧، " تقييم التخصص النوعي للمراجع الخارجي من وجهة نظر اطراف عملية المراجعة: دراسة ميدانية"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، العدد (٢)، ص ص ١-١٣.
٢٥. موسى على، فتوحه مصطفى، ٢٠١٦، "التخصص الصناعي ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة"، *المجلة الجامعة*، مجلد (١)، العدد (١٠)، ص ص ٩١-١٢٠.
٢٦. هلال عبد العظيم، ٢٠٠٨، "تأثير التخصص الصناعي لمكتب المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: مع دراسة ميدانية في مصر"، *المجلة العلمية: التجارة والتمويل*، العدد (٣)، ص ص ٨٣-١٥٠.

ثانياً: - المواقع الإلكترونية.

- هيئة سوق المال السعودية، تداول، <http://www.tadawul.com.sa>
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، <http://www.socpa.org.sa>

ثالثاً: - المراجع الأجنبية.

1. Abidin, S., and Ahmad-Zaluki, N., 2012, "Auditor Industry Specialism and Reporting Timeliness", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 65, PP. 873 – 878.
2. Ahmad, M., Mohamed, H., and Nelson, S., 2016, "The association between industry specialist auditor and financial reporting timeliness – post MFRS period", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 219, PP.55 – 62.
3. Al Bhoor , A., and Khamees, B., 2016 , "Audit Report Lag, Audit Tenure and Auditor Industry Specialization; Empirical Evidence from Jordan", *Jordan Journal of Business Administration*, Vol.12, No. 2, PP.1-22.
4. Asthana, S., 2014, " Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 12 No. 1, PP. 21-44.
5. Balsam, S., Krishnan, J., and Yang, J., 2003, " Auditor Industry Specialization and Earnings Quality", *AUDITING: A Journal of Practice and Theory* , Vol. 22, No. 2, pp. 71-97.
6. Bell, T., Bedard, J., Johnstone, K., and Smith, E., 2002, " KRisk(SM): A computerized decision aid for client acceptance and continuance risk assessments ", *Auditing*, Vol. 21, No.2, PP.97-113.
7. Blankley, A., Hurtt, D., and MacGregor, G., 2014, "The Relationship between Audit Report Lags and Future Restatements", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 33, No. 2, PP. 27–57.

8. Carcello, J., and Nagy, A., 2004, " Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19, No.5, PP.651-668.
9. Carrera, M., Gutierrez, N., and Carmona, S., 2003, " Specialization and Diversification in Audit Firms: A Test of Firms Strategies in the Spanish Audit Market ", Working Paper, School of Accounting and Finance the University of Manchester Oxford Road, Manchester, *Available at <http://www.uib.es/>*, PP: 1-43.
10. Casterella, R., Francis, R., Lewis, L., and Walker, L.,2004," Auditor industry specialization, client bargaining power, and audit pricing", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 23, No.1, PP.123–140.
11. Fama, E.F. and Jensen, M.C. ,1983, "Separation of ownership and control", *Journal of Law and Economics*, Vol. 26, No.2, PP.301-325.
12. Financial Accounting Standards Board, 1987, " *Statement of Financial Accounting Concepts No. 2: Qualitative Characteristics of Accounting Information*".
13. Gramling , A ., and Stone , D., 2001, " Audit Firm Industry Expertise: A Review and Synthesis of the Archival Literature ", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 20, PP. 1-29.
14. Gul , F., Simon , F., and Bikki , J., ,2009, "Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors’ industry expertise", *Journal of Accounting and Economics* , Vol. 47, PP.265-287.
15. Habib, A., 2011, "Audit firm industry specialization and audit outcomes: Insights from academic literature", *Research in Accounting Regulation*, Vol. 23, PP.114–129.
16. Habib, A., and Bhuiyan, M., 2011, “Audit firm industry specialization and the audit report lag”, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 20, PP. 32–44.
17. Hassan, Y., 2016, "Determinants of audit report lag: evidence from Palestine", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 6, No. 1, PP. 13-32.
18. Hegazy , M., Sabagh, A., and Hamdy , R., 2015 , " The Effect of Audit Firm Specialization on Earnings Management and Quality of Audit Work ", *Journal of Accounting and Finance*, Vol. 15, No.4 , PP.143-164.
19. Ika, S., and Ghazali, M., 2012,"Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No.4, PP. 403 – 424.
20. Kamalluarifin , S., 2016, "The Influence of Corporate Governance and Firm Characteristics on the Timeliness of Corporate Internet Reporting By Top 95 Companies in Malaysia", *Procedia Economics and Finance*, Vol.35, PP. 156-165.
21. Khalil, S., Cohen, J., and Schwartz, K., 2011, " Client Engagement Risks and the Auditor Search Period ", *Accounting Horizons*, Vol. 25, No. 4, PP. 685–702.
22. Knechel, W., and Sharma, D., 2012, “Auditor-Provided Non audit Services and Audit Effectiveness and Efficiency: Evidence from Pre- and Post-SOX Audit Report Lags”, *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol.31, No.1, PP.85–114.
23. Kothari, P., Leone, A., and Wasley, C., 2005, " Performance matched discretionary accrual measures ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.39, PP. 163–197.

24. Krishnan, V., 2003, "Does Big 6 Auditor Industry Expertise Constrains Earnings Management?", *Accounting Horizons*, Vol. 17, PP. 1-16.
25. Low, W., 2004, "The Effects of Industry Specialization on Audit Risk Assessments and Audit-Planning Decisions", *The Accounting Review*, Vol. 79, NO. 1, PP.201-219.
26. Nagy, A., 2014, "Audit partner specialization and audit fees", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 29, No. 6, PP. 513-526.
27. Nobanee, H., Ellili, N., Abraham, J. ,2017, " Equity Concentration, Agency Costs and Performance of Non-Financial Firms Listed on the Saudi Stock Market (Tadawul)", *Global Business Review*, Vol. 18, No.1, PP. 1-9.
28. O'Reilly, M., and J., Reish, 2002, " Industry Specialization by Audit Firms: What Does Academic Research Tell us? ", *Ohio CPA Journal*, July / September, PP.42-45.
29. Sembiring, T., and Sinarti, A., 2015, " Bankruptcy Prediction Analysis of Manufacturing Companies Listed in Indonesia Stock Exchange ", *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 5, Special Issue, PP.354-359.
30. Whitworth, J., and Lambert, T., 2014, "Office-Level Characteristics of the Big 4 and Audit Report Timeliness", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 33, No. 3, PP. 129–152.
31. Woo, S., and Lim, H., 2015, " Audit Risk, Business Risk, and Auditors' Efforts in Korea", *Asian Social Science*, Vol. 11, No. 18, PP.144-152.
32. Zerni, M., 2012, "Audit Partner Specialization and Audit Fees: Some Evidence from Sweden", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 29, No. 1, PP. 312–340.

ملاحق البحث

جدول (١) :- يوضح نتائج تبويب شركات المراجعة بالعينة طبقاً للصناعات المتخصصة بها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

الإحصاءات و النقل	الطاقة و المرافق الصحية و الرعاية الصحية	تجزئة الأغذية و خدمات استهلاكية و سلع كالمالية	الناتج الأجنبي و السلع طويلة الأجل	السلع الراسمالية	المواد الأساسية	إدارة و تطوير العقارات	السنة
سنة ٢٠١٣							
		٤١%	٢٧%			٢٤%	السنة
							KPMG كيه بي ام
	٣٠%		٥٥%	٢٠%	٧٥%		كويرز برايس و تر هاوس PWC
		٣٥%				٤٥%	ديلويت توش توهاماتسو Deloitte
				٦٣%			كرو هورواث Crowe Horwath
	٣٧%						البسام و النمر
٨%	١٠%	٢٤%	١٨%	١٧%	٢٥%	٣١%	شركات مراجعة أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
%	%	%	%	%	%	%	
سنة ٢٠١٤							
		٤٠%	٢٩%			٢٤%	السنة
							KPMG كيه بي ام
	٣٩%			٦٢%			ارنست ويونج EY
		٢٥%	٥٥%		٧٠%	٢٤%	كويرز برايس و تر هاوس PWC
	٣١%	٥١%				٣٦%	ديلويت توش توهاماتسو Deloitte
	٦٢%			٣٨%	٣٠%	١٦%	شركات مراجعة أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
%	%	%	%	%	%	%	
سنة ٢٠١٥							
		٦١%	٣٢%			٢٦%	السنة
							KPMG كيه بي ام
	٦٨%	٥٩%		٥٧%	٧٨%		ارنست ويونج EY
		٣٢%	٤٧%			٢٧%	كويرز برايس و تر هاوس PWC
				٢٠%			الدار
						٢٩%	الخراشي
١٠%	٩%	١٩%	٢١%	٢٣%	٢٢%	١٨%	شركات مراجعة أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
%	%	%	%	%	%	%	
سنة ٢٠١٦							
		٨٤%				٣١%	السنة
							KPMG كيه بي ام
	٦٧%				٧٩%		ارنست ويونج EY
		٢١%					كويرز برايس و تر هاوس PWC
						٢٠%	المحاسبون المتعدون
		٤٢%		٧٠%			محمد العمري
						٢٣%	الخراشي
١١%	٢٠%	٣٧%	١٦%	٣٠%	٣١%	٢٦%	شركات مراجعة أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
%	%	%	%	%	%	%	

جدول (٢) :- يوضح النتائج الإحصائية لأسلوب تحليل الانحدار المتدرج لاختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة و أتعاب المراجعة الإضافية ، على مستوى كل صناعة من الصناعات السبع بالعينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة . ١ . قطاع : إدارة و تطوير العقارات

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.510 ^a	.260	.238	20.472422

a. Predictors: (Constant), التخصص النوعي لشركة المراجعة

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4860.010	1	4860.010	11.596	.002 ^a
	Residual	13830.962	33	419.120		
	Total	18690.971	34			

a. Predictors: (Constant), التخصص النوعي لشركة المراجعة

b. Dependent Variable: فترة إصدار تقرير المراجعة

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	32.000	6.824		4.689	.000
	التخصص النوعي لشركة المراجعة	26.962	7.918	.510	3.405	.002

a. Dependent Variable: فترة إصدار تقرير المراجعة

٢ . قطاع : الاتصالات و النقل.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.567 ^a	.321	.274	26.448896

a. Predictors: (Constant), التواريخ الطبيعية إجمالي أصول الشركة محل المراجعة : في نهاية الفترة المالية محل المراجعة، التخصص النوعي لشركة المراجعة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9592.192	2	4796.096	6.856	.004 ^b
	Residual	20286.777	29	699.544		
	Total	29878.969	31			

a. Predictors: (Constant), التواريخ الطبيعية إجمالي أصول الشركة محل المراجعة : في نهاية الفترة المالية محل المراجعة، التخصص النوعي لشركة المراجعة

b. Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.085	16.046		.192	.849
	التواريخ الطبيعية إجمالي أصول الشركة محل المراجعة : في نهاية الفترة المالية محل المراجعة، التخصص النوعي لشركة المراجعة	7.206E-7	.000	.447	2.891	.007
	التخصص النوعي لشركة المراجعة	43.644	16.199	.416	2.694	.012

a. Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة

٣. قطاع: الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.310 ^a	.096	.075	13.810455

Predictors: (Constant), التخصص النوعي لشركة المراجعة

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	853.123	1	853.123	4.473	.040 ^a
	Residual	8010.605	42	190.729		
	Total	8863.727	43			

Predictors: (Constant), التخصص النوعي لشركة المراجعة

Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	55.381	3.014		18.376	.000
	التخصص النوعي لشركة المراجعة	8.816	4.168	.310	.115	.040

Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة

٤. قطاع: المواد الأساسية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.336 ^a	.113	.107	13.886310
2	.415 ^b	.172	.162	13.454819
3	.444 ^c	.197	.181	13.295738

a. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

b. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

c. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

d. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

e. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

f. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3866.297	1	3866.297	20.050	.000 ^a
	Residual	30467.078	158	192.830		
	Total	34333.375	159			
2	Regression	5911.328	2	2955.664	16.327	.000 ^b
	Residual	28422.047	157	181.032		
	Total	34333.375	159			
3	Regression	6756.216	3	2252.072	12.740	.000 ^c
	Residual	27577.159	156	176.777		
	Total	34333.375	159			

a. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

b. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

c. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

d. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

e. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

f. Predictors: (Constant), نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	36.472	2.210		16.500	.000
	نسبة إجمالي الائتمانات إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	24.490	5.469	.336	4.478	.000
2	(Constant)	34.103	2.255		15.125	.000
	نسبة إجمالي الائتمانات إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	19.337	5.517	.265	3.505	.001
	عدد قطاعات الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	2.013	.599	.254	3.361	.001
3	(Constant)	31.952	2.436		13.118	.000
	نسبة إجمالي الائتمانات إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	18.078	5.482	.248	3.298	.001
	عدد قطاعات الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	2.047	.592	.258	3.457	.001
	التخصص النوعي لشركة المراجعة	4.639	2.122	.158	2.186	.030

a. Dependent Variable: فترة إصدار تقرير المراجعة

٥. قطاع: السلع الرأسمالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.422 ^a	.178	.154	11.865641

a. Predictors: (Constant) عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1036.579	1	1036.579	7.362	.010
	Residual	4786.977	34	140.793		
	Total	5823.556	35			

a. Predictors: (Constant) عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

b. Dependent Variable: فترة إصدار تقرير المراجعة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	46.086	2.913		15.822	.000
	عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	.760	.280	.422	2.713	.010

a. Dependent Variable: فترة إصدار تقرير المراجعة

٦. قطاع: انتاج الأغذية والسلع طويلة الاجل.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.867 ^a	.752	.747	8.346679

a. Predictors: (Constant), عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11380.819	1	11380.819	163.360	.000 ^a
	Residual	3762.020	54	69.667		
	Total	15142.839	55			

a. Predictors: (Constant), عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

b. Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11.445	2.723		4.203	.000
	عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	.779	.061	.867	12.781	.000

a. Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة

٧. قطاع: تجزئة اغذية وخدمات استهلاكية و سلع كمالية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.318 ^a	.101	.081	14.646283
2	.436 ^b	.190	.153	14.059927

a. Predictors: (Constant), اللوغاريتم الطبيعي اجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

b. Predictors: (Constant), اللوغاريتم الطبيعي اجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة و عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

ANOVA^c

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1082.845	1	1082.845	5.048	.030 ^a
	Residual	9653.112	45	214.514		
	Total	10735.957	46			
2	Regression	2037.969	2	1018.985	5.155	.010 ^b
	Residual	8697.988	44	197.682		
	Total	10735.957	46			

a. Predictors: (Constant), اللوغاريتم الطبيعي اجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

b. Predictors: (Constant), اللوغاريتم الطبيعي اجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة و عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة

Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	44.955	2.837		15.847	.000
	اللوغاريتم الطبيعي اجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	1.173E-7	.000	.318	2.247	.030
2	(Constant)	47.412	2.944		16.106	.000
	اللوغاريتم الطبيعي اجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	1.334	.000	.361	2.632	.012
	عدد الشركات التابعة للشركة محل المراجعة في نهاية الفترة المالية محل المراجعة	1.121	.510	.301	2.198	.033

a. Dependent Variable: فترة اصدار تقرير المراجعة